أثر التحول الرقمي في الإدارة الضريبية في مصر على جودة الفحص لتحديد الضريبة على القيمة المضافة (دراسة ميدانية)

إعداد

أ.د. أحمد كمال مطاوع إبراهيم

رئيس قسم المحاسبة

كلية التجارة-جامعة المنصورة

منى محمد السيد عبدالعزيز الغريب

باحثة في قسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة المنصورة

monamohamed801801@gamil.com

مجلة راية الدولية للعلوم التجارية

دورية علمية محكمة

المجلد (٤) ـ العدد (١٤) ـ يوليو ٢٠٢٥

https://www.rijcs.org/

معهد راية العالي للإدارة والتجارة الخارجية بدمياط الجديدة

المنشأ بقرار وزير التعليم العالي رقم ٤٨٩٠ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨ بجمهورية مصر العربية

The Impact of digital transformation on tax administration On the quality of the examination to determine the value added tax (field study)

submitted by

Pro.dr .Ahmed Kamal Motawea Ibrahim
Head of the Accounting Department, Faculty of Commerce, Mansoura University

Mona Mohamed Elsayed Abd Alaziz
Researcher in the Accounting Department
Faculty of Commerce, Mansoura University
monamohamed801801@gamil.com

Raya International Journal of Business Sciences

volume (4), Issue (14), july 2025

Publisher

Raya Higher Institute of Management and Foreign Trade in New Damietta

الملخص

استهدفت الدراسة بصورة أساسية الى دراسة أثر التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري على جودة الفحص والحد من ظاهرة التهرب الضريبي في مصر التعرف على دور أساليب التحول الرقمي في تفعيل دور جودة الفحص و الحد من الفجوة في الحصيلة،

و قد اعتمدت الباحثة على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي في دراسة أثر التحول الرقمي على جودة الفحص الضريبي، من خلال تحليل الدراسات السابقة وإجراء دراسة ميدانية باستخدام قائمة استقصاء لعينة عشوائية مكونة من ٢٢٥ فردًا من موظفي هيئة الضرائب والشركات ومكاتب المحاسبة. تم تحليل البيانات باستخدام البرامج الإحصائية (IBM SPSS Statistics_V29 وMathematica_V14)، حيث تضمنت التحليل الوصفي واختبارات الصدق والثبات واختبارات التوزيع الطبيعي. كما استخدمت الباحثة تحليل الانحدار البسيط والمتعدد لقياس تأثير التحول الرقمي بأبعاده (الإقرار الضريبي الإلكتروني، الفاتورة الإلكترونية، الإيصال الإلكتروني) على جودة الفحص الضريبي، حيث أظهرت النتائج قوة تفسيرية للنموذج الإحصائي بلغت ٩٢,٨٪، وتوصلت الدراسة لتحول الرقمي في الإدارة الضريبية في مصر أسهم في تحسين كفاءة الفحص الضريبي ودقته، مما أدى إلى تسريع عملية تحديد الضريبة على القيمة المضافة وزيادة الشفافية. كما ساعد في تقليل الأخطاء البشرية، وتعزيز القدرة على مراقبة الأنشطة التجارية والحد من التهرب الضريبي. رغم هذه التحسينات، واجهت البنية التحتية الرقمية تحديات في بعض المناطق، مما يتطلب مزيدًا من التدريب وتطوير الكوادر البشرية لتحقيق استفادة كاملة من التحول الرقمي، وأوصت الباحثة ينبغي تعزيز البنية التحتية الرقمية في كافة أنحاء مصر لضمان تكامل التحول الرقمي في الإدارة الضريبية، مع

توفير برامج تدريب مستمرة للكوادر الضريبية لضمان استغلال الأنظمة الرقمية بكفاءة. كما يجب تحسين آليات الرقابة لتقليل التهرب الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية.

الكلمات المفتاحية: الفاتورة الإلكترونية - الأقرار الضريبي الإلكتروني - الإيصال الضريبي الإلكتروني – الفحص الضريبي التحول الرقمي

Abstract

The study primarily aimed to examine the impact of digital transformation on improving the efficiency of the Egyptian tax system in terms of audit quality and reducing the phenomenon of tax evasion in Egypt. Identifying the role of digital transformation methods in enhancing the quality of audits and reducing the revenue gap. The researcher relied on both the deductive and inductive methods to study the impact of digital transformation on the quality of tax inspection, through the analysis of previous studies and conducting a field study using a questionnaire for a random sample of 225 individuals from tax authority employees, companies, and accounting offices. The data were analyzed using statistical software (IBM SPSS Statistics_V29 and Mathematica_V14), which included descriptive analysis, validity and reliability tests, and normality tests. The researcher also used simple and multiple regression analysis to measure the impact of digital transformation with its dimensions (electronic tax declaration, electronic invoice, electronic receipt) on the quality of tax inspection, where the results showed an explanatory power of 92.8% for the statistical model.The researcher used simple and multiple regression analysis to measure the impact of

digital transformation with its dimensions (electronic tax declaration, electronic invoice, electronic receipt) on the quality of tax inspection. The results showed an explanatory power of the statistical model of 92.8%. The study concluded that digital transformation in tax administration in Egypt contributed to improving the efficiency and accuracy of tax inspection, leading to a faster determination of value-added tax and increased transparency. The study concluded that the digital transformation in tax administration in Egypt contributed to improving the efficiency and accuracy of tax audits, which accelerated the process of determining value-added tax and increased transparency. It also helped reduce human errors, enhance the ability to monitor business activities, and limit tax evasion. Despite these improvements, the digital infrastructure faced challenges in some areas, requiring further training and development of human resources to fully benefit from the digital transformation, The researcher recommended that the digital infrastructure across Egypt should be strengthened to ensure the integration of digital transformation in tax administration, along with providing continuous training programs for tax personnel to ensure the efficient use of digital systems. Additionally, monitoring mechanisms should be improved to reduce tax evasion and achieve tax justice.

Keywords: Electronic Invoice – Electronic Tax Declaration – Electronic Tax Receipt – Tax Audit – Digital Transformation.

المقدمة:

ظهرت فكرة التحول الرقمي في مصر مع بداية القرن الحادى والعشرين بإنشاء القرية الذكية لمواكبة التغيرات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات,ومع التطور السريع وإزدياد حجم المعلومات ، أصبح منهج عالمى لتطبيق استراتيجيات تقنية المعلومات لصناعة المستقبل, والذى نادى به المنتدى الاقتصادى العالمي ٢٠١٥ وتسمى بمبادرة التحول الرقمي The Digital Transformation و يشكل التحول الرقمي نقلة حضارية للدولة المصرية في الوقت الراهن باعتباره الركيزة الأساسية في برنامج التنمية المستدامة وتحقيق النهضة الاقتصادية، والتى يكون أحد أركانها إستراتيجية التحول الرقمي مصلحة الضرائب المصرية التى تتطلب بيئة فعالة لتمكين ثقافة الإبداع في الأداء والعمل كما تتطلب تغيير أدوات العمل الحالية مع إعادة صياغة الإجراءات اللازمة لأداء الأنشطة الضريبية للدفع نحو تحقيق الالتزام والتحصيل الضريبي المستدام في إطار رؤية استراتيجية مستدامة، (نصير، ٢٠٢١).

تمثل الضرائب أحد المصادر الرئيسية لموارد الدولة في مواجه التزاماتها الاقتصادية والاجتماعية ؛ وتعد الإيرادات الضريبية بشكلها المباشر وغير المباشر عنصرا مهما في إيرادات الدول المتقدمة والدول النامية علي حد سواء ، لذلك تولي الدولة هذا النوع من الايرادات أهمية خاصة تتمثل في التطوير الدائم للتشريعات الضريبية بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية السائدة , وتعتبر العوامل الاقتصادية والاجتماعية من اهم العوامل التي تعمل الدولة على مراعاتها عند اعداد التشريعات الضريبية (الدليمي،٢٠٠٥،ص٢)

ثم حرصت الدولة في الآونة الأخيرة علي تطوير القطاع الضريبي وإدخال التكنولوجيا الحديثة عليه فأتاحت للممول إمكانية تقديم الإقرار الضريبي إلكترونيا كما قامت بربط الإدارات الضريبة ببعضها البعض و كذلك ربط مصلحة الجمارك مع الإدارات الضريبية وحصر كافة الممولين و

توفير جميع المعلومات التي تخص أنشطتهم عبر قاعدة بيانات هائلة يستخدمها الفاحص الضريبي في عملية فحص و ربط الضريبة.

وتتكامل إستراتيجية وزارة المالية للتحوّل الرقمي مع رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية المستدامه حيث تمضى بخطى ثابتة في تطوير منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني الحكومى ونظام إدارة المعلومات المالية والحكومية وغيرها من الأنشطة الرقمية بمختلف القطاعات التنفيذية لافتاً إلى أن هناك دورًا متعاظما للمؤسسات التعليمية والعلمية في بناء العقول وفقاً لأحداث الخبرات الدولية بما يخلق جيلاً من الخريجين قادراً على التعامل مع تحديات العصر ومقومات ثورة التطور التكنولوجي العالمى المتلاحق، فالبحث العلمى يعد بمثابة منصة للإبداع والإبتكار والإنطلاق إلى آفاق رحبة لمستقبل أفضل خاصة أن علوم الذكاء الإصطناعي وتطبيقاته باتت أحد العناصر الأساسية في نمو الإستثمار الرقمي والتطبيقات الذكية في شتى المجالات. (المؤتمر السنوى الرابع والعشرين لبحوث الأزمات، ٢٠١٩).

وانطلاقاً من أهمية التحوّل الرقمي في تحسين المنظومة الضريبية، استهدفت وزارة المالية الانتهاء من ميكنة المنظومة الضريبية بالكامل بنهاية عام ٢٠٢٠، حيث تم تخصيص ٣٦٠ مليون جنيه لتحسين البنية التحتية لمختلف المأموريات والمقار الضريبية، وتشجيع المستثمرين على التوسع في أنشطتهم الاستثمارية تحقيق التنمية الشاملة على نحو مستدام وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠ ،(وزارة المالية، ٢٠١٩).

ومما يميز الضريبة علي القيمة المضافة أنها أحد أهم أنواع الضريبة غير المباشرة والتي تفرض علي المعاملات و السلع والخدمات ولا تفرض مباشرة علي الأشخاص او الشركات , وقد ساعد اعتماد ضريبة القيمة المضافة كأحد شروط الانضمام إلي عضوية الاتحاد الأوربي علي انتشار هذه الضريبة في البلدان المتقدمة (رضوان ،٢٠١٨،ص٣)

وجاء تطبيق الضريبة علي القيمة المضافة في جمهورية مصر العربية في إطار الإصلاح الاقتصادي والذي كان من نتائجه تعديل هيكل النظام الضريبي المصري ، وذلك كمحاولة لتقليل عجز الموازنة حيث كانت مصر من الدول القليلة التي لم تطبق الضريبة علي القيمة المضافة بعد ، وكان من الضروري تطبيقها استجابة للمتطلبات الدولية والإقليمية التي تواجهها مصر في الآونة الأخيرة , وتم تطبيق الضريبة علي القيمة المضافة في ضوء القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ في ٥ سبتمبر ٢٠١٦.

وعلى ذلك فإن الأمر يتطلب في هذه المرحلة من تاريخ الضرائب المصرية بحث أثر استخدام النظم الالكترونية من خلال استخدام الفاتورة الالكترونية و تقديم الاقرار الضريبي إلكترونيا علي جودة عملية الفحص الضريبي و يدعم ذلك ما صدر عن وزارة المالية في شهر ٢٠٢٢/٤ بانه اعتبار من ٢٠٢٢/٧/١ لن تعتمد الفواتير الورقية بل الفاتورة الالكترونية والتي تمثل أحد أهم التحولات الرقمية في مصلحة الضرائب , وفي ضوء هذا التطور ظهرت الحاجة لتطوير منظومة الفحص الضريبي علي القيمة المضافة لتتماشي مع التطور نحو أساليب التحول الرقمي.

لتحديد الفجوة البحثية واستكشاف أبعاد مشكلة البحثية تم مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت المحاور التالية:

تحليل الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية:

دراسة الناغي (٢٠١٤) بعنوان "اتجاهات وتحديات وآليات الضريبة على القيمة المضافة في مصر".

هدفت الدراسة إلى استعراض الاتجاهات الأساسية للضريبة على القيمة المضافة ومناقشة التحديات الرئيسية للضريبة على القيمة المضافة في مصر وتحديد الاليات المطلوبة لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر

وتوصلت الدراسة الى ان تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر ليس سهلا في الظروف التي تمر بها الدولة وان تطبيق غير المدروس قد يؤدي إلى آثار تضخمية اكبر من الضريبة على المبيعات و ان الضريبة علي القيمة المضافة لابد ان توازن بين الاتجاهات الاقتصادية المختلفة

دراسة(عارف،٢٠١٨) بعنوان "تحليل لمشاكل تقدير المتخذة كأساس لربط الضريبة على القيمة المضافة و أثر فروق الفحص الضريبي على القو ائم المالية":

استهدفت الدراسة التعرض لمشاكل الضريبة على القيمة المضافة في نطاق تحديد القيمة المتخذة أساسا لفرض الضريبة، وهي نوع من أنواع الضرائب غير المباشرة والمطبقة في حوالي أكثر من ١٦٠ دولة عالمي ، والتي تم تطبيقها في مصر منذ عام ٢٠١٦، وتناولت الدراسة تحليلا لطبيعة الضريبة على القيمة المضافة، وأهم ملامح هذه الضريبة، واستعراض لكل من الآراء المؤيدة والمعارضة لها

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير واضحا لمشاكل تقدير القيمة المتخذة كأساس لربط الضريبة على القيمة المضافة على الضريبة المستحقة والمصلحة كما هو ظهر أثر لفروق الفحص الضريبي على عناصر القوائم المالية للمنشأه محل الفحص على القيمة المضافة على قيمة الضريبة المستحقة والمحصلة، كما ظهر أثر لفروق الفحص الضريبي على عناصر القوائم المالية للمنشأة محل الفحص.

عبدالعزيز،٢٠٢٠) بعنوان (تفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات في الفحص الضريبي للحد من الفجوة الضريبية)

تهدف الدراسة الي تفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات في الفحص الضريبي للمسجلين بالضريبة على القيمة المضافة VATعلي الضريبة المستحقة والفجوة الضريبية و تناولت الدراسة تعريف الفحص الضريبي و تعريف الضريبة على القيمة المضافة و الفجوة الضريبية

و تطور نظام الفحص الضريبي من التقليدي الى مرحلة استخدام تكنولوجيا المعلومات في الفحص بأسلوب الفحص حول الحاسب او أسلوب الفحص من خلال الحاسب و تحديد دواعي استخدام تكنولوجيا المعلومات في الفحص الضريبي كما تم تصميم برنامج حاسوبي للفحص الضريبي و تطبيق البرنامج علي المنشأة التجارية لاختبار فروض الدراسة

ونتائج الدراسة استخدام تكنولوجيا المعلومات قي الفحص الضريبي ساهم في زيادة الضريبة المستحقة بقيمة الفروق الضريبية المكتشفة و التي تحد من الفجوة الضريبية

دراسة (الميهي ،٢٠٢٢) أثر تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات التحول الرقمي علي تحسين المنظومة الضريبية المصرية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م "دراسة ميدانية

تهدف الدراسة لتحليل أثر التحول الرقمي من خلال تطبيق نظام الفحص الضريبي الالكتروني على تحسين المنظومة الضريبية، والمتمثل في زيادة الايرادات الضريبية (الحصيلة الضريبية) ، لرؤية مصر ٢٠٣٠ وزيادة الامتثال الضريبي من قبل الممولين، والحد من ممارسات التهرب الضريبي ، ولقد توصلت الدراسة الي نتيجة رئيسية وجود أثر ذو دلالة معنوية وعلاقة طردية قوية بين محددات تفعيل نظام الفحص الضريبي الالكتروني وتحسين المنظومة الضريبية مجموعه من النتائج أهمها: حتمية إصلاح النظام الضريبي المصري، وتحسينه، وذلك من خلال الاستفادة من آليات التحول الرقمي من خلال الفحص الضريبي الإلكتروني، ومن أهم متطلبات تطبيق نظام الفحص الضريبي الالكتروني: تبسيط إجراءات الدفع والتحصيل الالكتروني، وحماية قواعد البيانات ، وتوافر تشريعات وقوانين تحث علي التحول الرقمي وتعاقب المقصرين والمتهربين، ووجود فاحصين كفء قادرين علي التعامل مع برامج الفحص الالكتروني بكفاءة، والتحديث المستمر لبرامج الفحص والتدقيق الالكتروني لمواكبة تطورات تكنولوجيا المعلومات.

دراسة(hadi،2023) Evaluating the Effect of Value Added Tax on the Performance of Enterprises (Case Study: Manufacturing and Service Industries in the Khorasan Provinces)

تهدف الدراسة الي انها فحص نظام ضريبة القيمة المضافة ، الذي تم التصديق على قانونين وتطبيقها في إيران منذ عام ٢٠٠٨ ، و في أحد أنواع الضرائب غير المباشرة التي أثرت على الشركات. على الرغم من الإنجازات التي حققها نظام ضريبة القيمة المضافة في الدولة ، مع انتهاء المهلة القانونية للتطبيق التجريبي ، فإن أي قرار بشأن تطبيق ما يسمى بالقانون بصورته النهائية يتطلب إعادة هندسة وتقييم تنفيذه. بالنظر إلى نتائج نظام ضريبة القيمة المضافة ، فقد بُذلت محاولات لفحص تأثير هذا النوع من الضرائب على الإنتاج والعمالة والحجم والربحية لمؤسسات التصنيع والخدمات في محافظات خراسان. تم اختبار صحة الاستبيانات وموثوقيتها وطبيعتها باستخدام اختبارات Cronbach's alpha و Kolmogorov-Smirnov و Shapiro-Wilk. أشارت نتائج اختبار الفرضيات باستخدام التحليل العاملي والاختبار اللامعلمي ثنائي الأبعاد إلى أن ضريبة القيمة المضافة لها تأثير سلبي وهام على إنتاج وتوظيف وحجم وربحية المؤسسات

دراسة (بربري ,٢٠٢٣) بعنوان: تطوير منظومة الضرائب الرقمية المصرية لرفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل كمدخل للحد من التهرب الضريبي "دراسة تطبيقية"

تهدف الدراسة الى التعرف على أوجه القصور بمنظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية، من خلال ثلاث متغيرات هما: التعرف على مدى ما وصلت إليه قاعدة بيانات الممولين الحالية من تكامل وترابط بحصر جميع تعاملاتهم و التعرف على أوجه القصور في المعايير القانونية المنظمة لحسابات الإلكترونية لأنشطة الممولين و التعرف على أوجه القصور في المهارات

الحاسوبية للفاحصين الحاليين؛ وذلك بهدف تطوير تلك المنظومة من خلال تقديم إطار تطبيقي مقترح لرفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها أنه يوجد تأثير معنوي عكسي بين الإطار المقترح لرفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل بهدف تطوير منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية وبين أوجه القصور في منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية.

دراسة (SU,2023) بعنوان TAX Administration Digitization and Corporate Tax Avoidance

هدفت هذه الدراسة إلى تأثير حكم الإدارة الرقمية للضرائب على تجنب الشركات للضرائب، بأستخدام البيانات من ٢٠٢٣ شركة مدرجة عامة في الصين خلال الفترة من ٢٠١٠ إلي ٢٠٢٠ و تشير الدراسة إلى أن تطوير التقنيات الرقمية مثل البيانات الضخمة و الحوسبة السحابية لها تأثير مثبط على سلوك تجنب الشركات للضرائب وتستند إلى مشروع GOLDEN TAX III التي نفذته الحكومة الصينية من ٢٠١٣ إلي ٢٠١٦ كتجربة طبيعة شبة مقتضبة .

توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها أن الرقمنة في جمع الضرائب و إدارتها ، تقلل بشكل فعال من سلوك تجنب الشركات للضرائب .

- التعليق على الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية:.

تناولت أغلب الدراسات السابقة المعوقات التي تواجه تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وان هناك عوامل خارجية تعيق التطبيق السليم لها منها إنخفاض الوعي الضريبي لدي الممولين وطول وتعقد إجراءات الفحص، علي الرغم من تحذير العديد من الدراسات كدراسة (الناغي ، ٢٠٢٤) من خطورة التطبيق عبر المدروس للضريبة في ظل الظروف التي تعيشه مصر وان هناك مجموعة من الآليات الواجب اتباعها لضمان التطبيق السليم لتلك الضريبة.

كما ان أغلب الدراسات ركزت على الجانب الإيرادى من الضريبة على القيمة المضافة، وهو ما لا يمكن إنكاره فضريبة القيمة المضافة ذات إيرادات مرتفعة، ولكن يتخللها العديد من المشكلات المحاسبية والفنية، وهو ما لم تركز عليه أغلب الدراسات السابقة بالشكل الكافي، كما ان المشكلات الفنية تركزت على مشكلات الفحص الضريبة التقليدي، بينما لم تتناول مشاكل تطبيق الفاتورة الإلكترونية على الفحص الضريبة لضريبة القيمة المضافة، وأثر ذلك على الحصيلة الضريبية

وبالتالي فإن الفجوة البحثية تتمثل في عدم تغطية الدراسات السابقة لنقطة دراسة أثر التحول الرقمي علي الفحص الضريبي لضريبة القيمة المضافة في مصر خاصة بعد تطبيق الفاتورة الالكترونية, ولذلك ستقوم الدراسة الحالية بمليء هذه الفجوة من خلال تطوير أساليب الفحص الضريبي علي القيمة المضافة في ضوء التطورات الحديثة في اتجاه الدولة نحو التحول الرقمي .

مشكلة الدراسة:

اهم ما يميز عصرنا الحالي هو الثورة التكنولوجيا الهائلة و التي من خلالها اصبح العالم قوية صغيرة و اصبح من الصعب الأستغناء عنها و نظرا لما تقوم به التكنولوجيا من تسهيل الاعمال وانجزاها سريعا و بدقة افضل و نظرا لان مصلحة الضرائب تعد الجهة الاساسية لايرادات الدولة حيث تحقق ما يزيد عن ٦٧٪ من اجمالى الغيرادات في الموازنة العامة للدولة.

و من اجل ذلك تسعى الدولة دائما لتطوير النظام الضريبي واستغلال التكنولوجيا لتسهيل عمليات التحاسب الضريبي و التيسير على الممول و الحد من عمليات التهرب الضريبي والحد من الروتين ولذا حرصت الدول على تطوير القطاع الضريبي و إدخال التكنولوجيا الحديثة. لذا حرصت الدولة على تطوير القطاع الضريبي و إدخال التكنولوجيا الحديثة عليه فاتاحت للممول إمكانية تقديم الإقرار الضريبي و إدخال الضريبي إلكترونيا كما قامت بربط الإدارات الضريبية ببعضها البعض و كذلك ربط مصلحة الجمارك مع الإدارات الضريبية وحصر كافة الممولين و

توفير جميع المعلومات التي تخص أنشطتهم عبر قاعدة بيانات هائلة يستخدمها الفاحص في عملية فحص و ربط الضريبة. وعلي ذلك الأمر يتطلب في هذه المرحلة من تاريخ الضرائب بحث أثر استخدام النظم الإلكترونية من خلال الفاتوره الإلكترونية و تقديم الإقرار الضريبي إلكترونيا لى جودة الفحص و يدعم ذلك ما صدر عن وزارة المالية في شهر ٤ (٢٠٢٢ باعتبارا من ١-٧-٢٠٢٢ لن تعتمد الفواتير الورقية بل الإلكترونية

وفي ضوء الفجوة البحثية المشتقة من الدراسات السابقة تكمن مشكلة الدراسة الأساسية في التساولات التالية:

١- **ما هي الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني للقيمة المضافة.**
٢- **ما هي متطلبات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني للقيمة المضافة.**
٣- **هل يؤدي التحول إلى نظام الفحص الإلكتروني إلى تحسين إجراءات الفحص بضريبة القيمة المضافة والحد من ظاهرة التهرب الضريبي**

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصورة أساسية الى دراسة أثر التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري على جودة الفحص والحد من ظاهرة التهرب الضريبي في مصر **وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:**

١- عرض المشاكل التي تواجه تطبيق نظام الفحص الضريبي الالكتروني للقيمة المضافة
٢- تحليل أساليب التحول الرقمي المطبقة في منظومة الضريبة على القيمة المضافة
٣- بيان أثر التحول الى نظام الفحص الالكترونى على تحسين إجراءات الفحص بضريبة القيمة المضافة والحد من ظاهرة التهرب الضريبي

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الحصيلة الضريبية كأهم مورد من موارد الموازنة، وبالتالي فإن أي محاولة لتعزيز وزيادة الحصيلة الضريبية يصب في المصلحة العظمي للدولة، كما أن الفحص الضريبي يمثل الخطوة الأولي والأهم لتحديد الوعاء الضريبي وبالتالي الحصيلة الضريبية، وأن تطوير لأساليب الفحص تعزز من فعالية عملية التحاسب الضريبي ككل، وفى ظل حاجة الدولة الى حصر كافة الممولين من خلال قواعد بيانات رقمية تمكن من حصر وتسهيل إجراءات فحص الممولين و محاولة زيادة الوعي الضريبي لديهم ،و كان يجب علي مصلحة الضرائب الاخذ بالتحول الرقمي في الفحص الضريبي لحصر الممولين وللحد من ممارسات التهرب الضريبي

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه تتضح أهمية البحث فيما يلي:

١_مواكبة التطورات الحديثة في مصلحة الضرائب المصرية لتعزيز استخدام آليات التحول الرقمي في تعزيز كفاءة وفعالية النظام الضريبي المصري.

٢_توضيح دور التحول الرقمي في بناء قواعد بيانات الكترونية متكاملة تسهم في رفع كفاءة وفعالية النظام الضريبي في مصر

٣_ العمل على بناء الثقة بين الممولين ومصلحة الضرائب للحد من المنازعات الضريبية وتحقيق نمو للحصيلة الضريبية

فروض الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها ستسعى الباحثة لاختبار الفروض التالية:

١- **لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق آليات التحول الرقمي للفحص الضريبي علي فحص القيمة المضافة**

٢- **لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق الفاتورة الالكترونية على الحصيلة الضريبية**

٣- **متغيرات الدراسة:**

٤- المتغير المستقل: تطبيق آليات التحول الرقمي في الفحص الضريبي (الفاتورة الإلكترونية و الأقرار الضريبي)

٥- المتغير التابع: الحصيلة الضريبية و جودة الفحص الضريبي و الحد من التهرب الضريبي

منهج الدراسة :

في ضوء مشكلة الدراسة وسعيا نحو تحقيق أهدافه واختبار فروضه، اعتمدت الباحثة علي كل من المنهج الأستقرائي والمنهج الأستنباطي، وذلك على النحو التالي

١- المنهج الاستنباطي: وذلك من خلال قراءة و تجميع المعلومات الواردة بالدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات صلة بموضوع البحث

٢- المنهج الاستقرائي: من خلال دراسة ميدانية من خلال قائمة استقصاء لاستطلاع أراء عينة البحث و تحليل نتائجها إحصائية للتحقق من مدي صحة فروض البحث و استخراج النتائج

حدود الدراسة :

١-تحليل لمشاكل تحديد القيمة المضافة في مصر دون غيرها من البلدان الأخرى.

٢-تحليل لمشاكل تحديد القيمة المضافة المطبقة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والذي تم تعديله رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢ فقط دون غيرها من الضرائب الأخرى.

أولا: مُحَدِّدَاتُ الْفَحْصِ الضَّرِيبِيِّ فِي ضَوْءِ التَّحَوُّلِ الرَّقْمِيّ

يمثل الفحص الضريبي جوهر العمل الضريبي الذى يبدأ منذ بداية علاقة المصلحة مع المنشأه أياً كان شكلها ونشاطها وحتى يتم ربط الضريبة نهائياً على تلك المنشأة

1 - طبيعة الفحص الضريبي

ويعرف الفحص الضريبي في مجال الضريبة العامة على المبيعات سابقا بأنه مراجعة الإقرار المقدم من الممول للتحقق من أن البيانات الواردة فيه سليمة و متفقة مع متطلبات التشريع الضريبي و بما يكفل تحديد الوعاء الضريبي السليم (عبدالعزيز , ٢٠١٠).

يرى(الشافعي،٢٠٢٠) أن الفحص الضريبي هو نظام البحث والتقصي الموضوعي للظواهر المتعلقة بالعمليات الحقيقة التي تتضمنها الإقرارات الضريبية التي يقدمها الممول بهدف التأكد من صدق تمثيل بيانات الإقرارت لنتيجة تلك العمليات وفقا لمتطلبات المحاسبة الضريبية و يعتبر الفحص الضريبي فحصا خاصا لغرض خاص حيث يتضمن فحص حسابات الممولين و المنشأت بهدف تحديد وعاء الضريبة المستحقة حيث يقوم الفاحص بالتأكد من أن الحسابات الختامية تبين حقيقة أرباح المنشأه.

و من خلال التعريفات السابقة يمكن للباحثة تعريف الفحص الضريبي كما يلي:

عملية منظمة يقوم خلالها الفاحص الضريبي بفحص الإقرارات الضريبية للممول و مراجعة الدفاتر و المستندات الخاصة بالنشاط وصولا لصحة ما أدرج بالأقرار الضريبي من أجل اعتماده أو تحديد الفروق عما ورد بالإقرار الضريبي لغرض ربط الضريبة المستحقة على الممول بعدالة و موضوعية ويتضمن مجموعة من الاجراءات التي يقوم بها الفاحص للتأكد من مدى صحةالبيانات الواردة بالاقرارات المقدمة للمصلحة و مدى مطابقتها لحقيقة النشاط.

وعرض (رضوان ,٢٠٢٢) الأهداف الرئيسية للفحص الضريبي كما يلي:

١- التحقق من مدي صحة دفاتر و سجلات المنشآه و مدي مصداقيتها و تحديد ما أذا كان يمكن الأعتماد علي بيانتها.

٢- التأكد من مدى مطابقة البيانات الموجودة بالدفاتر و السجلات للبيانات المقدمة ضمن إقرارات المسجل.

٣- التأكد من حقيقة نشاط المنشأه و مدى مطابقة ما هو وارد بإقرارات المسجل و ما هو على أرض الواقع.

ويمكن عرض أساليب الفحص الضزيبي كما يلي:

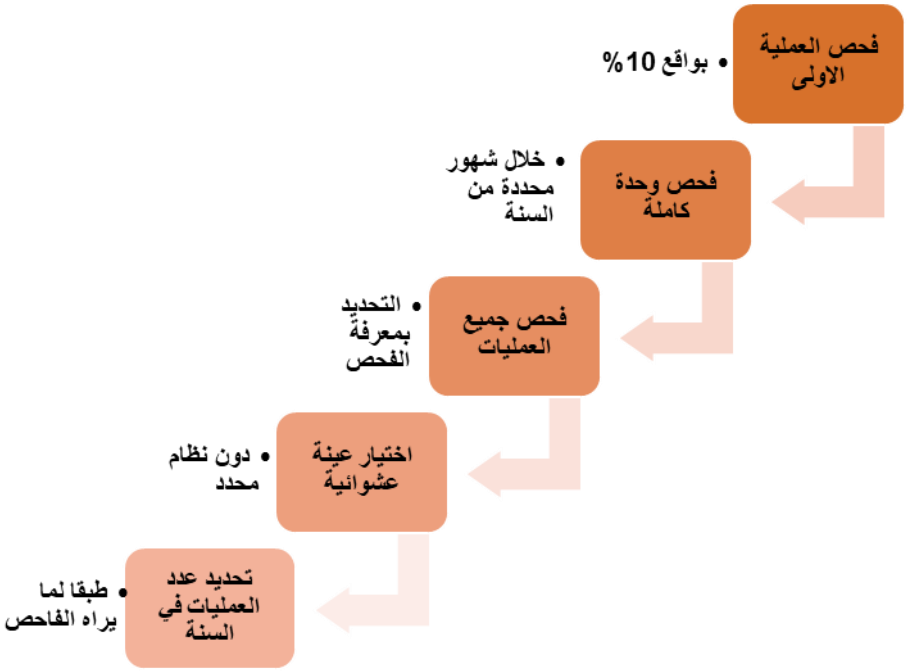

شكل رقم (١) اعداد الباحثة

2 - طبيعة وأهمية التحول الرقمي

ويرى ابو العنين(٢٠٢٣) أن التحول الرقمي هو ابتكار جديد يقدم منتجات وخدمات للجمهور توفر لهم الوقت والجهد من خلال التغيرات الحديثة التي تحديثها استخدام التكنولوجيا الحديثة بشكل كبيرحول كيفية تنفيذ العمليات والمعاملات المالية والتفاعل معها، وهو يعتبر عصر جديد لانتقال المنشآت الحكومية من التعامل بالمستندات الورقية الى أساليب جديدة تعتمد على التقنيات الرقمية، و له تأثير واضح ليس فقط على النظم الاقتصادية والمنشآت، و لكن بشكل متزايد على حياة الافراد والمجتمع بشاكل عام، وهو يعتمد على القيام بتنفيذ عمليات متخصصة نوعية في كافة المجالات من خلال الوسائل الالكترونية بحيث تلبي حاجات المستفيدين من خلال إعادة تصميم الخدمات الحكومية بشكل يلبي حاجة المستفيدين الكترونياً لكي يوفر الجهد والوقت.

وترى الباحثة بعد عرض مفاهيم التحول الرقمي انه أسلوب الحديث للعمل بأستخدام الوسائل الرقمية و اساليب التكنولوجيا الحديثة لإنجاز الأعمال بشكل أوسع و أكفأ مع المحافظة على البيئة واستثمار في الفكر و تغير في السلوك لإحداث تحول في طريقة العمل و الاستفادة من وسائل التطور التكنولوجي.

3 - أَهْدَافُ التَّحَوُّلِ الرَّقْمِيّ

ويرى (خليفة ،٢٠٢٢م) أن اهداف تطبيق التحول الرقمي في منظومة الضرائب فيما يلي:-

- بناء نظام رقمي متكامل و رفع كفاءة المنظومة الضريبية بما يضمن حصر المجتمع الضريبي بشكل سليم.
- ضمان استمرارية مصادر التمويل الخزانة العامة للدولة و زيادة الحصيلة الضريبية.
- توحيد الاجراءات و ميكنتها و تيسيرها على الممولين.

- المساعده في دعم خطة الشمول المالي و تقديم خدمات الكترونية مالية باستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- مد جسور الثقة بين الممولين و مصلحة الضرائب و نشر الوعي الضريبي و الالتزام الطوعي.

وبناءً علي ما سبق يمكن للباحثة تلخيص أهداف التحول التحول الرقمي في مجال الفحص الضريبي فيما يلي:

إنشاء نظام رقمي متكامل وتبسيط النظام الضريبي لضمان المحاسبة السليمة لدافعي الضرائب، وضمان استمرارية مصادر الإيرادات الوطنية، وزيادة تحصيل الضرائب، ومركزية وميكنة وتيسير الإيرادات الضريبية، ودعم تخطيط الشمول المالي، وتوفير الخدمات المالية الإلكترونية باستخدام أحدث التقنيات، وبناء الثقة بين دافعي الضرائب والسلطات الضريبية بناء الجسورونشر الوعي الضريبي وتعزيز الامتثال الطوعي.

وقد بدأ تحديث ورقمنة المنظومة الضريبية من خلال مجموعة من الإجراءات هي:-

- تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً لجميع الممولين والمكلفين تحت رقم تسجيل ضريبي موحد, بإصدار قرار وزير المالية رقم 221لسنة ٢٠١٨.
- إلزام الممولين شركات الأموال بتقديم إقرار ضريبة الدخل إلكترونيا ,تبعه قرار وزير المالية رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠١٨ الخاص بتقديم إقرارات الضريبية على القيمة المضافة.
- وأيضا صدر قرار وزير المالية رقم ٣٥٨ من بإلزام شركات الأشخاص بتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً اعتباراً من يناير ,٢٠١٩ وإلزام الأشخاص الطبيعيين بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٩٦ لسنة 2020اعتباراً من يناير.٢٠٢١
- كما صدر قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٢٠ فواتير المشتريات بشأن عدم الأعتداد بإقرار ضريبة القيمة المضافة إلا إذا كان مسجلا فواتير المبيعات، وبهذا أصبح الإقرار الضريبي

الإلكتروني مصنع للبيانات التي يتم فرزها وتحويلها إلى معلومات تستخدم في الفحص الضريبي الإلكتروني (نصير, ٢٠٢١).

- ويلتزم المكلف بتقديم بيانات الفواتير الضريبية الخاصة بالمبيعات والمشتريات خلال الفترة الضريبية رفق الأقرار الإلكتروني المقدم منه عبر البوابة الإلكترونية للمصلحة، وألا يحتج بالإقرار الإكتروني غير المصحوب بتلك البيانات,
- و يجب أن يكون الإقرار موقعا من محاسب قانوني مقيد بجدول المحاسبين والمراجعين وذلك بالنسبة لشركات الأموال والجمعيات التعاونية أيا كان رقم أعمالها، والأشخاص الطبيعيين وشركات الأشخاص إذا تجاوز رقم الأعمال مليوني جنيه سنوي.

ولا بد ان تقوم الدولة بالحد من بيئة المعاملات الورقية والانتقال إلى بيئة الاعمال الرقمية حيث يساعد ذلك كثيراً فى الحد من أهدار الوقت والجهد المصالح الحكومية في مصر، وهذا يتطلب تطوير البنية التحتية والنظم والبيانات والقوانين لحماية البيانات الرقمية وتعزيز الامن السايبراني لحماية البيانات لضمان موثوقية الخدمات الرقمية، ويعتبر التحول الرقمي ركيزة اساسية لتطور النظام الضريبي المصري في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠حيث يهدف التحول الرقمي إلى ضرورة القيام بتصميم الخدمات والنماذج الضريبية بشكل يعمل على تلبية احتياجات المستفيدين ليقلل من الوقت والجهد لكلا من الممولين ومأموري مصلحة الضرائب المصرية (ابو العنين,٢٠٢٣).

لذلك ترى الباحثة أن محققي الضر ائب يحتاجون إلى تدريب متخصص. ومن أجل التعامل مع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المتطورة وإزالة التحديات المرتبطة بها، من الضروري أن تتو افر في الفاحص مواصفات الفاحص القادر على القيام بعمليات التدقيق الضريبي الإلكتروني إلى أقصى حد،

و ترى الباحثة ان الفحص الضريبي الإلكتروني عباره عن دراسة و فحص النظم المحاسبية إلكترونيا و القو ائم و التقارير المالية و المعدة في ظل نظام محاسبي إلكتروني غيرورقي.

ويعرف الفحص الضريبي الالكتروني على انه عملية مراجعة المستندات و الدفاتر و السجلات و القوائم المالية و المعدة في ظل نظام محاسبي إلكتروني غير ورقي.

و يمكن عرض شكل يشمل مراحل الفحص الضريبي: (المصدر إعداد الباحثة)

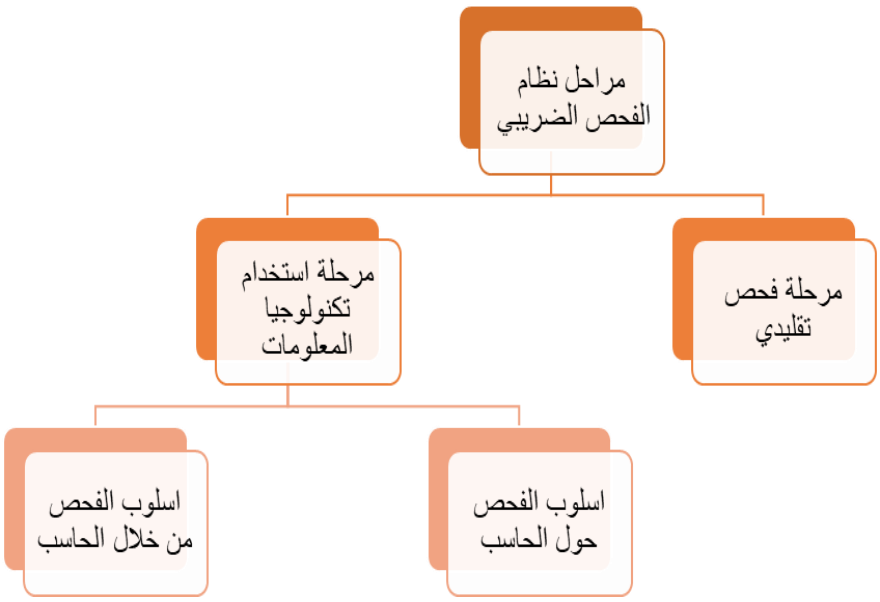

4 -طَبِيعَةُ الضَّرِيبَةِ عَلَى الْقِيمَةِ الْمُضَافَةِ

تُعد ضريبة المبيعات من أقدم الضرائب في العالم وتلعب دوراً أساسياً في الأنظمة الضريبية في دول العالم اليوم. وعلى الرغم من انتشار ضرائب الدخل في القرن العشرين، إلا أن ضرائب الإنتاج والمبيعات أصبحت تقف على قدم المساواة مع ضرائب الدخل، وتعتبر ضرائب غير مباشرة تتعلق بمجموعة كبيرة من السلع والخدمات المعفاة جميعها تقريباً من الضرائب.

و في أحدث مراحلها تسمى بالضريبة علي القيمة المضافة و قدانتشرت الضرائب على القيمة المضافة المعمول بها في فرنسا منذ أن وافقت دول السوق الأوربية المشتركةعلى اعتبارها المستوي

الأساسي للضرائب على المبيعات و هي تحصل من كل مؤسسة في مختلف مراحل الإنتاج و التوزيع و لكنها تفرض فقط على القيمة المضافة للسلعة في كل مرحلة أى أنها لا تفرض علي القيمة الكلية للسلعة او الخدمة. (الناغى ٢٠٢٤)

وتعتبر ضريبة القيمة المضافة من أهم أنواع الضرائب غير المباشرة التى تفرض علي السلع و الخدمات في كافة مراحل الإنتاج و التوزيع و يتحمل عبئها المستهلك النهائي و تعتمد علي مرونة السعرية للسلع والخدمات الخاضعة للضريبة .

ويمكن للباحثة تلخص أهم خصائص الضريبة على القيمة المضافة فيما يليضريبة غير مباشرة- ضريبة إقليمية تعتمد على الخصم- ضريبة عينية - ضريبة عامة

مُحَدِّدَاتُ الضَّرِيبَةِ عَلَى الْقِيمَةِ الْمُضَافَةِ:عرض(الناغي ٢٠٢٤) أهم محددات الضريبة على القيمة المضافة

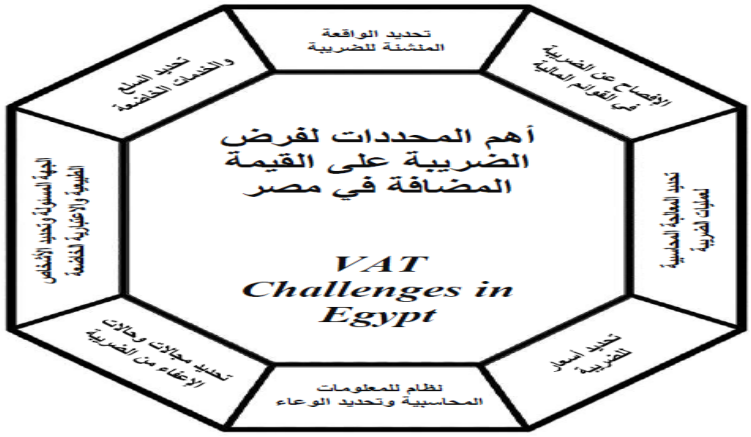

و يوضح البعض (الناغي،٢٠٢٤) الأليات المطلوبة لتطبيق الضريبة علي القيمة المضافة في الشكل التالي :

أَهَمُّ النَّتَائِجِ لِتَطْبِيقِ الضَّرِيبَةِ عَلَى الْقِيمَةِ الْمُضَافَةِ:

- ان تطبيق ضريبة القيمة المضافة له أثر إيجابي ملموس ، حيث تتحسن النتائج مع مرور الوقت.
- كلما اتسع المدى بين الحدين الأدني و الاعلى لمعدل الضريبة على القيمة المضافة في البلدان التي تستخدم معدلات متعددة كلما كان لذلك أثرا موجبا على ايرادات هذه الضريبة.
- تكاليف تحصيل الضريبة تقل بصورة ملموسة عندما تكون الضريبة بسيطة.
- الأعتماد علي وعاء ضريبي أوسع من الضرائب السابقة و إعفاء الإنتاج الزراعي و طريقة الخصم الضريبي علي قيمة الفواتير السابقة.

5 -منظومة الفاتورة الإلكترونية

هى منصة التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات لتحويل البيانات بالفاتورة الورقية إلى نسج إلكترونية يمكن التعامل بها ما بين أطراف التعامل المختلفة المتماثلة في مصدر الفاتورة و مستقبل الفاتورة المستفيد و مصلحة الضرائب المصرية القائمة على مراجعة و أعتماد الفاتورة.

و بناءاً بما ورد بقانون الإجراءات الضريبية الموحد في المادة ٣٥ من تطبيق الفاتورة الإلكترونية بالإضافة الى إلزام كل ممول بإصدار فاتورة ضريبية أو إيصال في شكل إلكتروني طبقا للمادة ٣٧ من قانون الإجراءات الضريبية الموحدة و كذلك صدور تعليمات وزارة المالية والإدارة الضريبية بعدم اعتماد الفاتورة التقليدية اعتبارا من ١-٧-٢٠٢٢ ليحل محلها الفاتورة الالكترونية.

و ويرى راضي(٢٠٢٢) أن مفهوم منظومة الفاتورة الالكترونية انها تحويل العملية التقليدية لآصدار الفواتير و إشعاراتها ورقيا إلى عملية إلكترونيا تسمح بتبادل بيانات الفواتير و إشعاراتها المدينة و الدائنة و إجراء عمليات المعالجة ذات الصلة بتنسيق إلكتروني شامل.

ويرى (Nguyen et al., ٢٠٢٠) أن منظومة الفاتورة الإلكترونية تساعد في تعزيز كفاءة وفاعلية العمليات التجارية وادارة العملية الضريبية، والمساعدة في فحص القرارات الضريبية، وتحديد المستحقات الضريبية على الممولين بكل دقة.

مرحل تطبيق الفو اتير الإلكترونية:

و يمكن التعبير عن هذه المراحل كما يلي:

6 -الاقرار الضريبي الالكتروني

جاء تقديم الإقرارات الضريبية عبر البوابة الالكترونية للخدمات الضريبية في إطار سياسة التحول الرقمي العالمية ؛حيث تتيح البوابة الإلكترونية للممولين و المسجلين بمصلحة الضرائب المصرية كافة المعلومات و الخدمات المتعلقة بالمصلحة ,كما تعد خدمة تقديم الإقرار الضريبي إلكترونيا من أهم الخدمات التي تقدمها البوابة و من ثم تصبح الضريبة المستحقة واجبة الأداء

بشكل فوري و مستمر وبما له من تأثير إيجابيا في إدارة النقدية و تحصيل المستحقات الضريبية و تعظيم إيرادات الموازنة العامة للدولة.

ويلتزم كل ممول أو مكلف أو من يمثله قانونا بأن يقدم إلى مأمورية الضرائب المختصة إقرار عن الفترة الضريبية على النموذج المعد لهذا الغرض و يكون تقديم الإقرار الضريبي المنصوص عليه بالصوره الرقمية المعتمدة بتوقيع إلكتروني و ذالك طبقا للنظم التي يصدر بها قرار الوزير بحسب طبيعة فئات الممولين و المكلفين المخاطبين به و يجب أن يكون الإقرار الضريبي مستوفيا البيانات بانموذج المنصوص عليه في القانون.

ثانيا: الربط بين الفاتورة الإلكترونية و الإقرار الإلكتروني:

تقوم فكرة الفاتورة الإلكترونية على أساس أن مصلحة الضرائب ألزمت شركات الأموال بتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونيا عن العام المالي ٢٠١٨ _٢٠١٩ ثم صدر قرار وزير المالية ٣٥٨ لسنة ٢٠١٩ بإلزام الممولين بتقديم إقرار ضريبية الدخل إلكترونيا بشكل اختياري في العام المالي ٢٠١٩-٢٠٢٠ ثم جاء إلى قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن عدم الاعتداد باقرار الضريبة علي القيمة المضافة الإ إذا كان مسجلا به بيانات فواتير المشتريات و فواتير المبيعات و بهذا اصبح الإقرار الإلكتروني مصنعا للبيانات التي يتم فرزها و تحويلها إلى معلومات تستخدم في الفحص الإلكتروني.

ثالثا: الربط بين الاقرار الضريبي الالكتروني على القيمة المضافة:

تستهدف مصلحة الضرائب المصرية تقديم خدمة متميزة للمسجلين من خلال تقديم إقراراتهم الضريبية علي البوابة الالكترونية للخدمات الضريبية و في ضوء سعي وزارة المالية و مصلحة الضرائب نحو مواكبة التطور التكنولوجي ثم تقديم كافة الاقرارات الضريبية بمصلحة الضرائب المصرية من خلال تلك البوابة اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩ و اعمالا بمقتضي القانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦ يلتزم المسجل بتقديم الاقرار الضريبي شهريا بالنسبة للسلع و الخدمات الخاضعة للضريبة

على القيمة المضافة أو ضريبة الجدول أو كليهما على النموذج المعد لذلك خلال الشهرين التاليين لشهر المحاسبة على ان يتم تقديم إقرار شهر ابريل و تؤدى الضريبة الخاصة به في موعد غايته اليوم الخامس عشر من شهر يونيو من كل عام و إذا وافقت نهاية المدة عطلة رسمية فيعتبر أول يوم عمل هو المتمم لهذه المدة القانونية و يجب على المسجل أن يقوم بتقديم الاقرار الشهري حتي و لو لم يحقق بيعا أو يؤدي خدمات خاضعة للضريبة أو ضريبة اجدول خلال شهر المحاسبة و يجوز لرئيس المصلحة أو من يفوضه السماح بتقديم الاقرار عن الشهر الذي تتم فيه الاعمال.

رابعا : هدف الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية الى **تحليل أثر الإقرار الضريبي الإلكتروني** على جودة الفحص الضريبي، **تقييم دور الفاتورة الإلكترونية** في تحسين عمليات الفحص الضريبي، **استكشاف تأثير الإيصال الإلكتروني** على دقة البيانات الضريبية **وتحديد العوامل الرئيسية** التي تعزز من فعالية التحول الرقمي في الإدارة الضريبية.

خامسا: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع البحث في العاملين بمصلحة الضرائب المصرية ومكاتب المحاسبة والمراجعة وبعض الشركات بمحافظة دمياط ويبلغ عدد مفردات مجتمع البحث 225 واعتبرت الباحثة أن المجتمع هو نفسه العينة بحيث يعبر مجتمع الدراسة عن كافة المفردات المتاحة لتطبيق الظاهرة عليها، وقامت بتوزيع عدد 225 استمارة. تم استرجاع 192 استمارة بنسبة 85% كمعدل استجابة. وبلغ عدد الاستمارات الصالحة 177 استمارة والتي تمثل نسبة 92% من اجمالي 225، بينما بلغت عدد الاستمارات غير الصالحة (بسبب عدم وجود إجابات لبعض الأسئلة) 15 استمارة والتي تمثل نسبة 8% من اجمالي 225 استمارة، كما هو موضح في الجدول التالي رقم ().

جدول رقم ()

نتائج برنامج التحليل الاحصائي SPSS

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	177	92.0
	Excluded[a]	15	8.0
	Total	192	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

ثالثا: أدوات جمع البيانات

اعتمدت الباحثة في توزيع قوائم الاستبيان على الأساليب التالية:

- التوزيع الإلكتروني: من خلال استخدام منصات المتخصصة مثل Google Forms التي تسمح بإنشاء استبيانات سهلة الاستخدام ومشاركتها عبر رابط.

- التوزيع الورقي: من خلال إعداد استبيانات ورقية وتوزيعها على جهات العمل محل الدراسة.

- المقابلات الشخصية: من إجراء مقابلات مع المشاركين وجمع ردودهم بشكل مباشر، مما يسهل مناقشة بعض الأسئلة بشكل أعمق.

رابعا: توصيف متغيرات الدراسة وأدوات القياس

تشتمل هذه الدراسة على متغير رئيسي وهو التحول الرقمي والذي سيتم قياسه من خلال ثلاثة أبعاد تتمثل في متغيرات مستقلة فرعية وهي: الإقرار الضريبي الالكتروني، الفاتورة الضريبية الالكترونية والايصال الضريبي الالكتروني. بالإضافة الى متغير تابع واحد يتمثل في جودة الفحص الضريبي. وفيما يلي قامت الباحثة بعرض المتغيرات وطرق قياسها في الجدول رقم (1).

جدول (١)

متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

المتغير	رمز المتغير	طريقة القياس
التحول الرقمي Digital Transformation	DT	عن طريق المتغيرات المستقلة ETG EI ER
الإقرار الضريبي الالكتروني Electronic Tax Declaration	ETD	من خلال استجابات المشاركين في الرد على أسئلة الاستبيان الخاصة بالبعد الأول وعددها 13 سؤال.
الفاتورة الالكترونية Electronic Invoice	EI	من خلال استجابات المشاركين في الرد على أسئلة الاستبيان الخاصة بالبعد الثاني وعددها 15 سؤال.
الايصال الالكتروني Electronic Receipt	ER	من خلال استجابات المشاركين في الرد على أسئلة الاستبيان الخاصة بالبعد الثالث وعددها 12 سؤال.
جودة الفحص الضريبي quality of tax auditing	QTA	من خلال استجابات المشاركين في الرد على أسئلة الاستبيان الخاصة بالمحور الثاني وعددها 11 سؤال.

خامسا: تصوير نموذج الدراسة

قامت الباحثة بتلخيص نموذج تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال إعداد عرض تصوري لإطار نموذج الدراسة والذي تم عرضه في الشكل التالي رقم (١).

الشكل رقم (١)

شكل توضيحي لمتغيرات الدراسة والفروض الإحصائية للدراسة

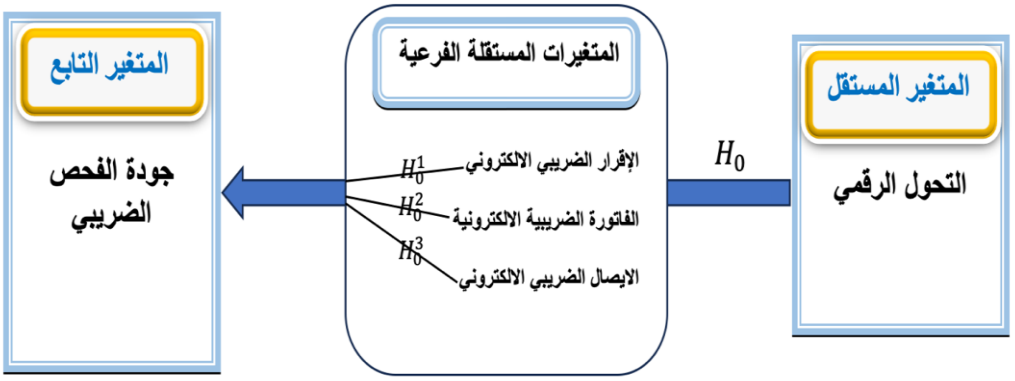

المصدر: إعداد الباحثة

قامت الباحثة باستخدام البرامج الإحصائية: برنامج SPSS (Statistical Package for the Social Sciences)

وتم استخدامه في تحليل البيانات الإحصائية إجراء الاختبارات الإحصائية لبيانات الاستبيان و Mathematica_V14

وتم استخدام هذا البرنامج في اعداد الرسوم والتصورات البيانية، حيث أنه يوفر أدوات متقدمة للرسم البياني ثنائي وثلاثي الأبعاد.

ثانيا: تحليل نتائج الاستبيان بالنسبة لمتغيرات الاستبيان الديموغرافية

قامت الباحثة في هذا الجزء بعرض نتائج توصيف عينة الدراسة فيما يتعلق بالبيانات الشخصية وذلك باستخدام الرسوم الدائرية (Pie Charts) لتحديد نسبة المشاركة للعينة وفقا للبيانات

الديموغرافية من حيث المؤهل العلمي، التخصص الوظيفي، عدد سنوات الخبرة وجهة العمل للمشاركين في استجابات الاستبيان. وتم عرض النتائج في الشكل التالي رقم ().

شكل رقم (٢)

نتائج تحليل توصيف عينة الدراسة من حيث البيانات الشخصية

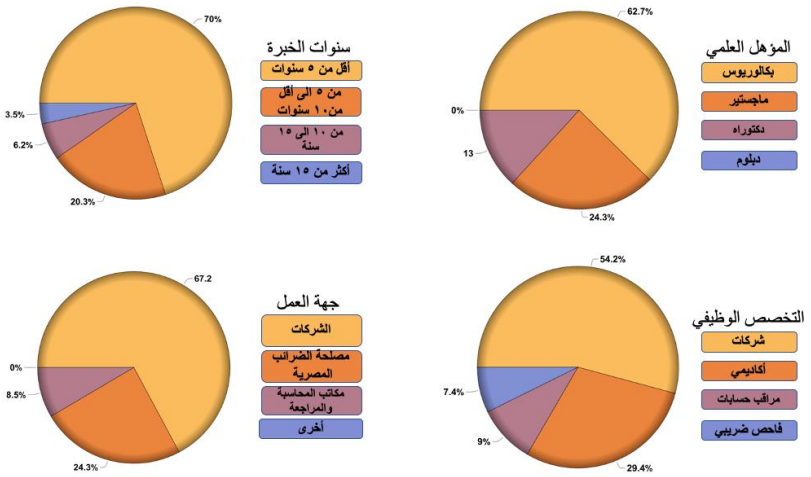

من واقع النتائج أعلاه، يلاحظ أن أعلى نسبة مشاركة في ملأ الاستبيان كانت كما يلي:

- 62.4% من الحاصلين على شهادة البكالوريوس، ويليها 24.4% من حملة شهادات الماجستير.
- 54.2% من العاملين بالشركات، ويليها 29.2% أكاديميين.
- 73.5% ممن لديهم خبره أقل من 5 سنوات، ويليها 33.3% ممن لديهم خبره من 5 الى 10 سنوات بالمجال.
- 67.4% من العاملين بمصلحة الضرائب المصرية، ويليها 24.3% من التابعين لمكاتب المحاسبة والمراجعة.

ثالثا: اختبار الثبات والصدق لأسئلة الاستبيان

في حالة تحليل بيانات الاستبيان فانه لابد من أن يتم اختبار صدق وثبات فقرات الاستبيان قبل اجراء أي اختبار أو تحليل احصائي للتأكد من موثوقية أداة القياس المستخدمة وذلك من خلال معاملات الثبات والتي من أشهرها معامل ألفا كرونباخ "Chronbach's Alph" والتجزئة النصفية "Split-half Reliability". وقامت الباحثة باستخدام معامل ألفا كرونباخ "Chronbach's Alph" لهذا الغرض حيث إنه يستخدم في حالة الاختبارات التي تحتوي على عناصر كثيرة ومترابطة، في حين أن التجزئة النصفية يمكن استخدامها عندما يكون الاختبار قصير أو عند الحاجة الى طريقة سريعة لتقدير الموثوقية دون الحاجة الى تحليل شامل. وبشكل عام، فان معامل ألفا كرونباخ "Chronbach's Alph" يقيس قياسا عاما لموثوقية الاختبار من حيث الاتساق الداخلي لعبارات أداة الاختبار (أسئلة الدراسة) خاصة في حالة الاختبارات التي تحتوي على عناصر كثيرة، كما أنه يأخذ في الاعتبار تباين العناصر (الفقرات) داخل الاختبار. ومعامل الثبات يأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فاذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح وعلى العكس إذا ما كانت قيمة المعامل تساوي الصفر فان ذلك يشير الى عدم الثبات في البيانات، ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليها. وفيما يلي جدول تفصيلي للتصنيف الاحصائي لموثوقية ألفا كرونباخ :

وفقا للتصنيف الاحصائي لمقياس ألفا كرونباخ ، فان معامل ألفا كرونباخ لكي يكون مقبولا احصائيا، يجب أن تكون نسبته على الأقل 70%، لكي يتم البدء في التحليل الاحصائي للبيانات. حيث كلما ارتفعت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ واقتربت من الواحد الصحيح، كلما زادت مصداقية البيانات، ومن ثم يمكن تعميم نتائج عينة الدراسة على المجتمع. وعليه، يمكن حساب الصدق هنا من خلال معامل الصدق "Validity Coefficient"، وذلك عن طريق حساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرونباخ، وهو ما يعرف بصدق المحك والتي قامت الباحثة باستخدامه في الدراسة الحالية.

والجدير بالذكر، أن الأسئلة الشخصية التي تعكس البيانات الديموغرافية لا تدخل ضمن هذا الاختبار.

وقد بدأت الباحثة بحساب قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ ومعامل صدق المحك لجميع الفقرات الخاصة بجميع محاور الدراسة في الاستبيان وعددها الإجمالي 51، وقد جاءت النتائج في الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.885	51

ومن واقع النتائج، بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha 0.885، مما يدل على أن درجة الاتساق الداخلي لإجابات أسئلة الدراسة المكونة من اجمالي 51 N of Items قوية حيث أنها تتعدى 0.7، مما يؤكد على ثبات الاستبيان وأن بيانات الاستبيان المستخدمة في الدراسة يمكن الوثوق بها. وبالتبعية، تم حساب معامل الصدق (صدق المحك) وقد بلغت قيمته 0.94، مما يؤكد أيضا على صدق الاستبيان، وبالتالي يمكن أن يتم استخدام بيانات الاستبيان في التحليل الاحصائي.

وفيما يلي سيتم حساب قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) على مستوى كل بعد ككل للمحور الأول بشكل فردي إضافة الى المحور الثاني بحيث يتم اختبار مدى الثبات والاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان الفردية مع المقارنة بمعامل ثبات ألفا كرونباخ للاستبيان ككل. وقد جاءت النتائج كما يلي في الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣)

نتائج معامل الفا كرونباخ ومقارنة النتائج

الإجمالي (الاستبيان ككل)	**Reliability Statistics**	
	Cronbach's Alpha	N of Items
	.885	51
البعد الأول الإقرار الضريبي الالكتروني	**Reliability Statistics**	
	Cronbach's Alpha	N of Items
	.865	13
البعد الثاني (الفاتورة الالكترونية)	**Reliability Statistics**	
	Cronbach's Alpha	N of Items
	.867	15
البعد الثالث (الايصال الالكتروني)	**Reliability Statistics**	
	Cronbach's Alpha	N of Items
	.871	12
المحور الثاني (جودة الفحص الضريبي)	**Reliability Statistics**	
	Cronbach's Alpha	N of Items
	.865	11

من واقع الجدول السابق، قامت الباحثة بمقارنة قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ لكل بعد لكل محور بشكل فردي وفقا لقيمة معامل ألفا كرونباخ الإجمالي للاستبيان ككل، حيث تبين أن الثبات والاتساق الداخلي بين فقرات الاستبيان على مستوى البعد أو المحور ككل قوي مما يشير الى أنه يمكن الاعتماد على هذه الابعاد والمحاور في الاستبيان.

واضافة الى ما سبق، ولكي يتم التحقق من مدى الثبات والاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان في حالة ماذا تم حذف الفقرات بالتتابع واحدة تلو الأخرى بشكل فردي مع بقاء باقي الفقرات كما هي، تم حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ ومعامل الصدق (صدق المحك). فاذا زادت قيمة معامل ألفا كرونباخ عند حذف العبارة عن قيمة معامل ألفا كرونباخ الاجمالية السابق حسابها في الجدول رقم (-)، فان ذلك يشير الى أن هذه العبارة تضعف نتائج الدراسة، وأن حذفها يؤدي الى زيادة الثبات. وقامت الباحثة بتسهيل عملية عرض النتائج باستخدام الأعمدة البيانية " Bar Charts" كما هو معروض في الأشكال رقم (١ ، ٢، ٣، ٤).

شكل رقم (٣)

نتائج معامل الفا كرونباخ ومعامل الصدق عند حذف عبارة من عبارات البعد الأول "الإقرار الضريبي الالكتروني" للمحور الأول "التحول الرقمي"

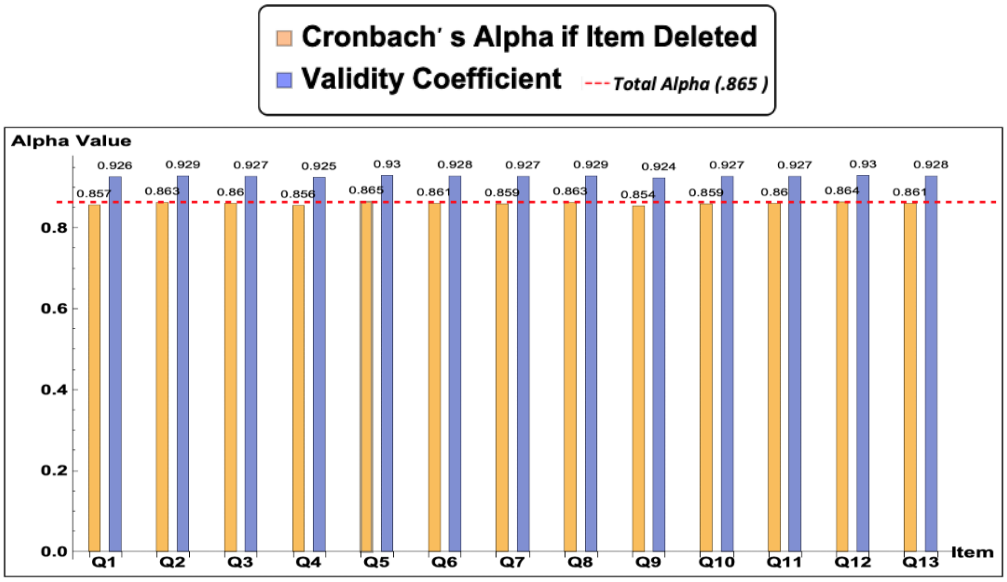

الشكل رقم (١) يضم القيمة المحسوبة لمعاملي الثبات (الفا كرونباخ) والصدق (صدق المحك) للعبارات المتضمنة في البعد الأول للتحول الرقمي الذي يتمثل في الإقرار الضريبي الالكتروني. وقد تم عرض النتائج كما يلي:

- الأعمدة ذات اللون البرتقالي تعرض القيم المحسوبة لمعامل الثبات الفا كرونباخ.
- الأعمدة ذات اللون الأزرق تعرض القيم المحسوبة لمعامل الصدق.
- الخط المتقطع ذات اللون الأحمر يمثل قيمة معامل الثبات الفا كرونباخ للبعد بشكل اجمالي.

وقد اتضح من النتائج أعلاه أن جميع قيم معامل الثبات الفا كرونباخ عند حذف أي عبارة لا تتجاوز قيمة معامل الثبات الفا كرونباخ سواء للاستبيان ككل والتي كانت تساوي 0.865 (أنظر جدول رقم (-)) أو للبعد بشكل اجمالي والتي تساوي 0.865. مما يشير الى عدم الحاجة الى حذف أي عبارة من عبارات البعد الأول لما لها من أهمية في الاستبيان.

شكل رقم (٤)

نتائج معامل الفا كرونباخ ومعامل الصدق عند حذف عبارة من عبارات البعد الثاني "الفاتورة الالكترونية" للمحور الأول "التحول الرقمي"

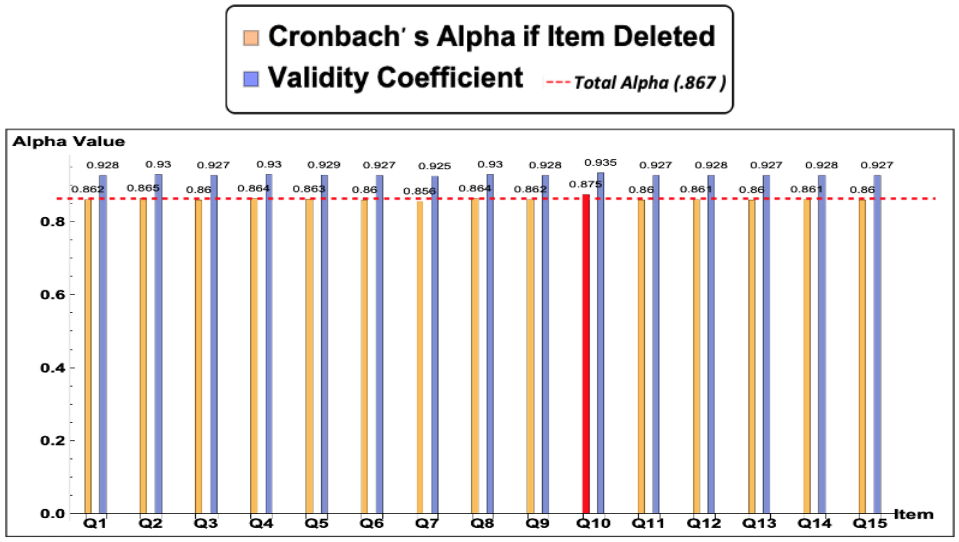

الشكل رقم (٢) يضم القيمة المحسوبة لمعاملي الثبات (الفا كرونباخ) والصدق (صدق المحك) للعبارات المتضمنة في البعد الثاني للتحول الرقمي الذي يتمثل في الفاتورة الالكترونية. وهنا يمكن ملاحظة ظهور عمود واحد فقط ذات اللون الأحمر حيث أنه قد تجاوزت قيمته المحسوبة لمعامل الفا كرونباخ 0.875، وذلك سواء للاستبيان ككل والتي كانت تساوي 0.865 (أنظر جدول رقم (-)) أو للبعد بشكل اجمالي والتي تساوي 0.867. وعليه، فان النتائج تشير الى ضرورة حذف العبارة رقم 10، حيث أن وجودها يضعف الاستبيان وحذفها يؤدي الى زيادة الثبات.

شكل رقم (٥)

نتائج معامل الفا كرونباخ ومعامل الصدق عند حذف عبارة من عبارات البعد الثالث "الايصال الالكتروني" للمحور الأول "التحول الرقمي"

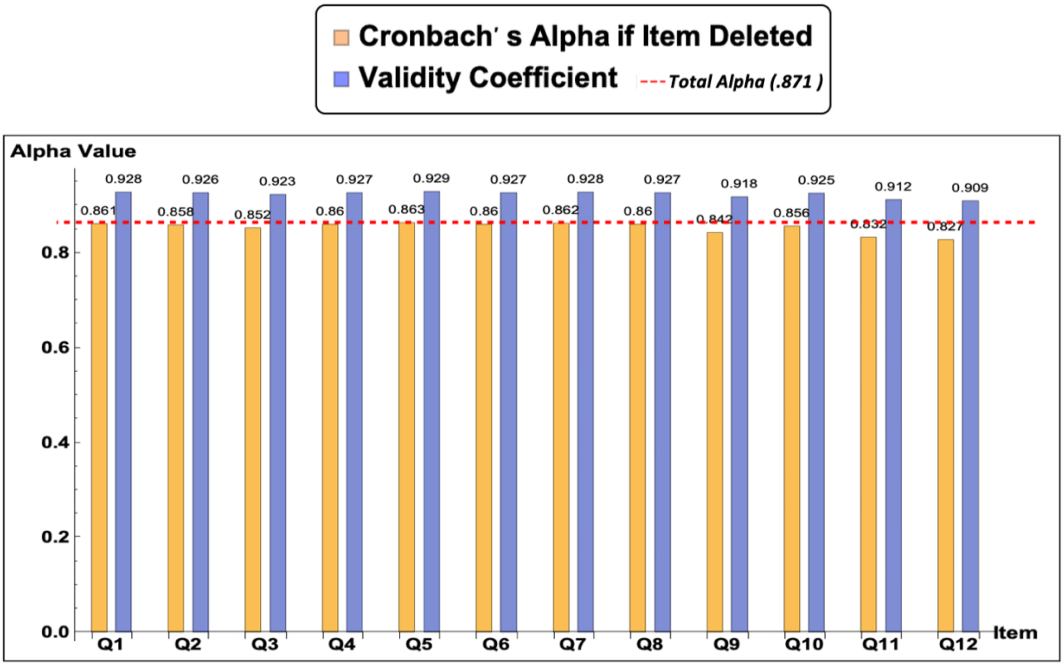

الشكل رقم (٣) يضم القيمة المحسوبة لمعاملي الثبات (الفا كرونباخ) والصدق (صدق المحك) للعبارات المتضمنة في البعد الثالث للتحول الرقمي الذي يتمثل في الايصال الالكتروني. وقد اتضح

من النتائج أعلاه أن جميع قيم معامل الثبات الفا كرونباخ عند حذف أي عبارة لا تتجاوز قيمة معامل الثبات الفا كرونباخ سواء للاستبيان ككل والتي كانت تساوي 0.865 (أنظر جدول رقم (-)) أو للبعد بشكل اجمالي والتي تساوي 0.871. مما يشير الى عدم الحاجة الى حذف أي عبارة من عبارات البعد الثاني لما لها من أهمية في الاستبيان.

شكل رقم (٦)

نتائج معامل الفا كرونباخ ومعامل الصدق عند حذف عبارة من عبارات المحور الثاني "جودة الفحص الضريبي"

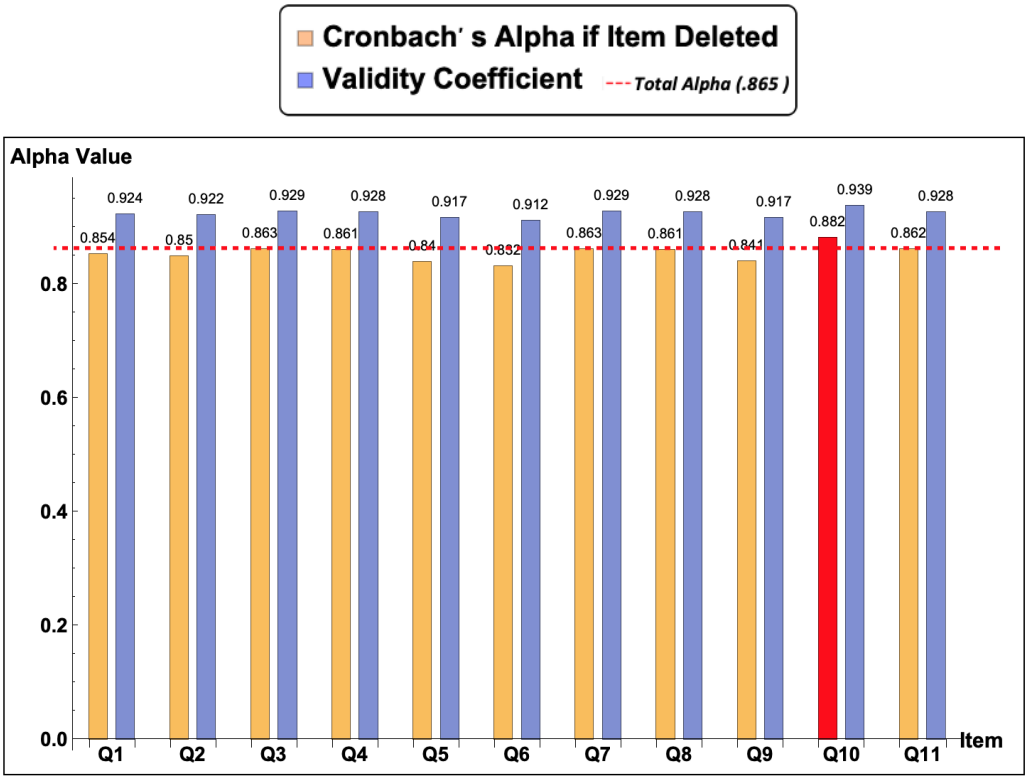

الشكل رقم (٤) يضم القيمة المحسوبة لمعاملي الثبات (الفا كرونباخ) والصدق (صدق المحك) للعبارات المتضمنة في المحور الثاني المتمثل في جودة الفحص الضريبي. وهنا يمكن ملاحظة ظهور

عمود واحد فقط ذات اللون الأحمر حيث أنه قد تجاوزت قيمته المحسوبة لمعامل الفا كرونباخ 0.882، وذلك سواء للاستبيان ككل والتي كانت تساوي 0.865 (أنظر جدول رقم (-)) أو للبعد بشكل اجمالي والتي تساوي 0.865. وعليه، فان النتائج تشير الى ضرورة حذف العبارة رقم 10، حيث أن وجودها يضعف الاستبيان وحذفها يؤدي الى زيادة الثبات.

وبناءا على النتائج السايقة التي توصلت اليها الباحثة، فيمكن حساب معامل الفا كرونباخ لكل من البعد الثاني للمحور الأول والمحور الثاني بعد حذف العبارات التي تم ذكرها ومقارنة النتائج لتحديد مستوى التحسن. وقد تم عرض النتائج بالجدول التالي رقم (---).

جدول رقم (٧)

نتائج معامل الفا كرونباخ ومقارنة النتائج

Reliability Statistics

قبل حذف العبارات		بعد حذف العبارات	
N of Items	Cronbach's Alpha	N of Items	Cronbach's Alpha
الإجمالي (الاستبيان ككل)		الإجمالي (الاستبيان ككل)	
51	.885	49	.984
الفاتورة الالكترونية		الفاتورة الالكترونية	
15	.867	14	.875
جودة الفحص الضريبي		جودة الفحص الضريبي	
11	.865	10	.882

تشير النتائج الموضحة بالجدول أعلاه التحسن الملحوظ في ارتفاع الثبات والصدق لكل من البعد الثاني للمحور الأول والمتمثل في الفاتورة الالكترونية وذلك بنسبة ضئيلة وهي 0.8%، بينما كانت النسبة 1.7% وذلك للمحور الثاني المتمثل في جودة الفحص الضريبي وبالتالي ينعكس ذلك على

الاستبيان ككل حيث ارتفعت درجة الثبات والصدق بنسبة تقترب من الـ 10%. وبالتالي تأكدت الباحثة من موثوقية بيانات الاستبيان لتطبيق التحليل الاحصائي.

التحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة الرئيسية

قامت الباحثة في هذا الجزء باستخدام المقاييس الإحصائية التي تساعد في فهم وتحليل البيانات، حيث تم حساب المتوسط الحسابي (المرجح) كأهم مقياس من مقاييس النزعة المركزية والانحراف المعياري كأهم مقياس من مقاييس التشتت. وسيتم حساب ذلك على مستوى كل بعد وكل محور ككل بشكل فردي، وأيضا وفقا لكل عبارة من عبارات الاستبيان على حدة.

،بشكل عام, توصلت الباحثه الي أن الأسئلة Q1 و Q9 حصلوا على أعلى متوسط (٢,٩٨٩ و ٢,٩٢٦ على التوالي)، مما يشير ذلك الى أن جودة الفحص الضريبي تعتبر فعالة في زيادة الحصيلة الضريبية وتحقيق الميكنة الشاملة. كما أن السؤال Q5 حصل على أدنى متوسط (٢,٢٨١)، مما يشير ذلك الى أن جودة الفحص الضريبي لا تعتبر فعالة بشكل كبير في تحديد رقم أعمال الممولين.

كما آشارت النتائج الى أن التحول الرقمي في الإدارة الضريبية يُعتبر خطوة مهمة نحو تحسين الكفاءة والفاعلية في العمليات الضريبية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تحسين بعض الجوانب مثل تحديد رقم أعمال الممولين، تخفيض مخاطر عدم الالتزام، والحفاظ على السجلات. جودة الفحص الضريبي تُعتبر أيضاً عاملاً مهماً في زيادة الحصيلة الضريبية وتحقيق العدالة الضريبية، لكنها تحتاج إلى تحسين في جوانب أخرى مثل تحديد رقم أعمال الممولين.

ولتحليل اتجاه اراء المشاركين حول اجاباتهم على الأسئلة الواردة في الاستبيان، قامت الباحثة بالاعتماد على مقياس ليكرت (Likert Scale)، وهو مقياس ترتيبي يعتبر من أفضل أساليب قياس الاتجاهات. وحيث أن الاستجابات عادة هي أحد ثلاث اختيارات مثل (موافق – محايد – غير موافق)، فقد استخدمت الباحثة مقياس ليكرت الثلاثي في الدراسة الحالية. وعليه، فانه عادة ما يكون هناك قيم أو أوزان (Weights) مرتبطة باستجابات عينة الدراسة متمثلة في شكل درجات، كما هو موضح بالجدول التالي:

مقياس ليكرت الثلاثي

الاستجابة (الرأي)	مو افق	محايد	غير مو افق
الدرجة (الوزن)	3	2	1

ويتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة، ثم يحدد اتجاه الرأي لعينة الدراسة وفقا لقيم المتوسط المرجح المحسوبة على أساس المعادلة التالية:

$$\text{المتوسط المرجح} = \frac{\text{أكبر درجة} - \text{أقل درجة}}{\text{أكبر درجة}} = \frac{3-1}{3} = 0.66$$

حيث قيمة 0.66 تعني طول الفترة المستخدمة والتي تبدأ بـ 1 (أقل درجة – غير موافق) ونبدأ بإضافة 0.66 كل مره حتى الوصول الى 3 (أكبر درجة - موافق) كما هو موضح بالجدول التالي:

المتوسط المرجح لتحديد اتجاه رأي عينة الدراسة

الاتجاه	مو افق	محايد	غير مو افق
المتوسط المرجح	2.34-3	1.67-2.33	1- 1.66

اختبارات الفروض الإحصائية لمتغيرات الدراسة

- **صياغة الفروض الإحصائية والنماذج الإحصائية المستخدمة في الدراسة:**

في إطار تحليل أثر المتغير المستقل الرئيسي المتمثل في التحول الرقمي على المتغير التابع المتمثل في جودة الفحص الضريبي، فان الفرض الرئيسي للدراسة هو "وجود أثر للتحول الرقمي في الإدارة الضريبية في مصر على جودة الفحص الضريبي" والذي سيتم اختباره احصائيا عن طريق اختبار فرضية العدم (الفرضية الصفرية) H_0 التي تنص على أنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق التحول الرقمي في الإدارة الضريبية في مصر على جودة الفحص الضريبي"، ويمكن صياغة هذه الفرضية الإحصائية رياضيا من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$QTA = \beta_0 + \beta_1 DT + \varepsilon \quad (1)$$

حيث أن:

QTA المتغير التابع الذي يتمثل في جودة الفحص الضريبي

β_0 ثابت النموذج

β_1 معامل النموذج

DT المتغير المستقل الذي يتمثل في التحول الرقمي

ε الخطأ العشوائي للنموذج

ولاختبار هذا الفرض الرئيسي، قامت الباحثة بصياغة الفروض الإحصائية الفرعية التالي:

- الفرض الفرعي الأول والذي سيتم صياغته من خلال اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق التحول الرقمي من خلال استخدام الإقرار الضريبي الالكتروني في الإدارة الضريبية في مصر على جودة الفحص الضريبي"، وذلك من خلال نموذج الانحدار البسيط (**Model_1**) التالي:

$$QTA = \beta_0 + \beta_1 ETD + \varepsilon \quad (2)$$

حيث أن:

QTA المتغير التابع الذي يتمثل في جودة الفحص الضريبي

β_0 ثابت النموذج

β_1 معامل النموذج

ETD المتغير المستقل الفرعي الأول الذي يتمثل في الإقرار الضريبي الالكتروني

ε الخطأ العشوائي للنموذج

- الفرض الفرعي الثاني والذي سيتم صياغته من خلال اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق التحول الرقمي من خلال استخدام الفاتورة الضريبية الالكترونية في الإدارة الضريبية في مصر على جودة الفحص الضريبي"، وذلك من خلال نموذج الانحدار البسيط (**Model_2**) التالي:

$$QTA = \beta_0 + \beta_1 EI + \varepsilon \quad (3)$$

حيث أن:

QTA المتغير التابع الذي يتمثل في جودة الفحص الضريبي

β_0 ثابت النموذج

β_1 معامل النموذج

EI المتغير المستقل الفرعي الثاني الذي يتمثل في الفاتورة الضريبية الالكترونية

ε الخطأ العشوائي للنموذج

- **الفرض الفرعي الثالث** والذي سيتم صياغته من خلال اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق التحول الرقمي من خلال استخدام الايصال

الضريبي الالكتروني في الإدارة الضريبية في مصر على جودة الفحص الضريبي"، وذلك من خلال نموذج الانحدار البسيط (**Model_3**) التالي:

$$QTA = \beta_0 + \beta_1 ER + \varepsilon \quad (4)$$

حيث أن:

QTA المتغير التابع الذي يتمثل في جودة الفحص الضريبي

β_0 ثابت النموذج

β_1 معامل النموذج

ER المتغير المستقل الفرعي الثالث الذي يتمثل في الايصال الضريبي الالكتروني

ε الخطأ العشوائي للنموذج

الى جانب ما سبق، قامت الباحثة أيضا بإضافة فروض إحصائية فرعية لقياس الأثر التفاعلي (Interaction Effect) لكل متغيرين معا بالتتابع للثلاث متغيرات المستقلة الفرعية على المتغير التابع وذلك في للكشف عن الأثر الذي من الممكن الا يظهر اذا ماتم تحليل أثر كل متغير بشكل مستقل كما يلي:

- **الفرض الفرعي الأول الاضافي** والذي سيتم صياغته من خلال اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق التحول الرقمي من خلال استخدام كلا من الاقرار الضريبي الالكتروني والفاتورة الضريبية الالكترونية في الإدارة الضريبية في مصر على جودة الفحص الضريبي"، وذلك من خلال نموذج الانحدار المتعدد (**Model_4**) التالي:

$$QTA = \beta_0 + \beta_1 ETD + \beta_2 EI + \varepsilon \quad (5)$$

حيث أن:

QTA	المتغير التابع الذي يتمثل في جودة الفحص الضريبي
β_0	ثابت النموذج
β_1, β_2	معاملات النموذج
ETD	المتغير المستقل الفرعي الأول الذي يتمثل في الاقرار الضريبي الالكتروني
EI	المتغير المستقل الفرعي الثاني الذي يتمثل في الفاتورة الضريبية الالكترونية
ε	الخطأ العشوائي للنموذج

- **الفرض الفرعي الثاني الاضافي** والذي سيتم صياغته من خلال اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق التحول الرقمي من خلال استخدام كلا من الاقرار الضريبي الالكتروني والايصال الضريبي الالكتروني في الإدارة الضريبية في مصر على جودة الفحص الضريبي"، وذلك من خلال نموذج الانحدار المتعدد (**Model_5**) التالي:

$$QTA = \beta_0 + \beta_1 ETD + \beta_2 ER + \varepsilon \quad (6)$$

حيث أن:

QTA المتغير التابع الذي يتمثل في جودة الفحص الضريبي

β_0 ثابت النموذج

β_1, β_2 معاملات النموذج

ETD المتغير المستقل الفرعي الأول الذي يتمثل في الاقرار الضريبي الالكتروني

ER المتغير المستقل الفرعي الثاني الذي يتمثل في الايصال الضريبي الالكتروني

ε الخطأ العشوائي للنموذج

- **الفرض الفرعي الثالث الاضافي** والذي سيتم صياغته من خلال اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق التحول الرقمي من خلال استخدام كلا من الفاتورة الضريبية الالكترونية والايصال الضريبي الالكتروني في الإدارة الضريبية في مصر على جودة الفحص الضريبي"، وذلك من خلال نموذج الانحدار المتعدد (**Model_6**) التالي:

$$QTA = \beta_0 + \beta_1 EI + \beta_2 ER + \varepsilon \quad (7)$$

حيث أن:

QTA المتغير التابع الذي يتمثل في جودة الفحص الضريبي

β_0 ثابت النموذج

β_1, β_2 معاملات النموذج

EI المتغير المستقل الفرعي الأول الذي يتمثل في الفاتورة الضريبية الالكترونية

ER المتغير المستقل الفرعي الثاني الذي يتمثل في الايصال الضريبي الالكتروني

ε الخطأ العشوائي للنموذج

وأخيرا سيتم **اختبار الفرض الرئيسي** من خلال قياس الأثر المجمع (Pooled Effect) للمتغيرات المستقلة الثلاثة معا على المتغير التابع وذلك من خلال اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق التحول الرقمي من خلال استخدام الإقرار الضريبي الالكتروني والفاتورة الضريبية الالكترونية والايصال الضريبي الالكتروني معا في الإدارة الضريبية في مصر على جودة الفحص الضريبي"، وذلك من خلال نموذج الانحدار المتعدد (**Model_7**) التالي:

$$QTA = \beta_0 + \beta_1 ETD + \beta_2 EI + \beta_3 ER + \varepsilon \quad (8)$$

حيث أن:

QTA المتغير التابع الذي يتمثل في جودة الفحص الضريبي

β_0 ثابت النموذج

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$ معاملات النموذج

ETD المتغير المستقل الفرعي الأول الذي يتمثل في الاقرار الضريبي الالكتروني

EI	المتغير المستقل الفرعي الثاني الذي يتمثل في الفاتورة الضريبية الالكترونية
ER	المتغير المستقل الفرعي الثالث الذي يتمثل في الايصال الضريبي الالكتروني
ε	الخطأ العشوائي للنموذج

- **اختبار الفروض الإحصائية للدراسة:**

استخدمت الباحثة في صياغة الفروض الإحصائية للدراسة رياضيا أسلوب الإحصاء الاستدلالي الذي يعتمد على تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد كما تم ذكره أعلاه. ووفقا لما توصلت اليه الباحثة سابقا أن البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة الأساسية لا تتبع التوزيع الطبيعي، لذلك فلابد من القيام بتطبيق بعض الاختبارات الإحصائية للتأكد من توافق البيانات مع الافتراضات والشروط الخاصة بتحليل الانحدار الخطي، ومن أهمها التأكد من أن توزيع البواقي (Residuals) يتبع التوزيع الطبيعي حيث أنه ليس بالضرورة أن يكون توزيع البيانات نفسه هو الذي يتبع التوزيع الطبيعي. وفيما يلي عرض الشروط الواجب توافرها في البواقي الخاصة بنموذج تحليل الانحدار:

1 -اختبار تجانس التباين Homogeneity of Variance Test: حيث يجب أن يكون تباين البواقي ثابتاً لجميع قيم المتغيرات. وقد تم استخدام اختبار ليفين Levene Test وهو الأكثر شيوعا في الاستخدام لفحص تجانس التباين، حيث تنص الفرضية الصفرية للاختبار H_0 على أنه "لا يوجد فرق في التباين أي أن التباين متجانس". وقد تم عرض النتائج في الجدول التالي رقم ().

جدول ()

نتائج اختبار تجانس التباين – اختبار ليفين Levene

Test of Homogeneity of Variance

			Levene Statistic F	Sig.
الضريبي الالكتروني	الإقرار	Equal variances assumed	11.152	.511
		Equal variances assumed	9.482	.701
الضريبية الالكترونية	الفاتورة	Equal variances assumed	2.818	.423
		Equal variances assumed	15.216	.807
الضريبي الالكتروني	الايصال			
جودة الفحص الضريبي				

Tests the null hypothesis that the variance of the dependent variable is equal across groups.

a. Dependent variable: جودة الفحص الضريبي

b. Design: Intercept + الإقرار + الفاتورة + الايصال

وجاءت النتائج تؤكد على اتخاذ القرار الاحصائي بالفشل في رفض الفرضية الصفرية، حيث نلاحظ أن جميع قيم F لجميع المتغيرات جاءت بقيم احتمالية $P - value$ أكبر من القيمة المعيارية 0.05 ، مما يعني أن التباين متجانس للبواقي.

٢- استقلالية البواقي (Independence of Residuals): يجب أن تكون الأخطاء مستقلة عن بعضها البعض، أي لابد من عدم وجود ارتباط ذاتي. اختبار استقلالية البواقي يعتمد على اختبار ما اذا كان النموذج الاحصائي يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي أو التسلسلي بين البواقي، فإن ذلك يعني أن يكون الارتباط بين أي مشاهدتين مختلفتين لا يساوي صفراً وأن البواقي تتبع نمطاً أو شكلاً معيناً داخل العينة. ومن أبرز مشاكل وجود الارتباط الذاتي والاثار المترتبة على نموذج الانحدار ما يلي:

- تحيز التقديرات (Biased Estimates): بمعنى أن تقديرات معلمات النموذج الاحصائي غير دقيقة.

- زيادة التباين (Increased Variance): بمعنى أن تباين تقديرات معلمات النموذج الاحصائي سيزيد زيادة كبيرة مما يفقدها عامل الثقة.

- فقد أحد شروط النموذج (Model condition Missing): بمعنى أن أحد الافتراضات الأساسية لصلاحية نموذج الانحدار هو أن الأخطاء (البواقي) تكون مستقلة، فاذا ما حدث عكس ذلك، فانه سيؤثر سلبيا على صحة النتائج والاستنتاجات.

- زيادة حجم الخطأ المعياري (Increased Standard Error): بمعنى أنه سيكون هناك تأثير سلبي على تقديرات حجم الخطأ القياسية، مما يمكن أن يؤدي الى نتائج مضللة فيما يتعلق بالدلالة الإحصائية.

هناك العديد من الاختبارات الإحصائية التي يتم استخدامها في اختبار ما إذا كانت البواقي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، أبرزها اختبار دوربين-واتسون (Durbin-Watson) لتقييم مدى وجود التباين الذاتي في البواقي الناتجة عن نموذج الانحدار. والمقصود بذلك اختبار درجة الارتباط الزمني الذاتي (Autocorrelatio) بين البواقي بعضها البعض، ويتم تفسير القيم الناتجة عن الاختبار على النحو التالي:

- $\mathbf{1.5 < \text{القيمة} < 2.5}$ حيث أن هذه القيمة تشير الى المنطقة الامنة التي تدل على عدم وجود مشكلة في التباين أو الارتباط الذاتي، لذلك تعتبر القيمة في هذه الحالة "القيمة المثلى" كلما اقتربت من 2.
- القيمة $<$ 1.5 تعكس وجود تباين ذاتي إيجابي، والذي يدل على أن البواقي تتبع نمط زمني والذي بدوره من الممكن أن يكون له تأثير سلبي على دقة النموذج.
- القيمة $>$ 1.5 تعكس وجود تباين ذاتي سلبي، والذي يعني أن البواقي في الفترات الزمنية المتتالية متقلبه بشكل غير طبيعي، مما يمكن أن يؤثر بدوره سلبا على دقة النموذج.

وسيتم الحصول على نتائج هذا الاختبار عند تطبيق النماذج الإحصائية السبعة لتحليل الانحدار السابق ذكرها.

وقد اعتمدت الباحثة على اختبارين أساسيين عند تطبيق نماذج الانحدار، وهما:

- **اختبار F-test:** يُستخدم لتقييم ما إذا كان النموذج ككل يعبر بشكل جيد عن البيانات، كما يعمل على قياس مدى ملاءمة النموذج المقترح ومقارنة نماذج مختلفة.
- **اختبار القوة التفسيرية للنموذج الاحصائي:** ويتم ذلك عن طريق استخدام معامل التحديد المعدل $(Adj(R^2))$ Adjusted Coefficient of Determination بدلا من معامل التحديد البسيط (R^2) Simple Coefficient of Determination حيث

إن المعامل المعدل يعطي تقييما أكثر دقة لجودة النموذج النهائي للدراسة تحديدا عندما يكون هناك متغيرات تفسيرية متعددة. كما أنه يعمل على تعديل قيمة R^2 اعتمادا على عدد المتغيرات المستقلة. ومن يمكن أن تنخفض قيمته إذا كانت المتغيرات الإضافية لا تعمل على تحسين جودة النموذج، مما يجعل استخدام معامل التحديد المعدل كأداة لتقييم نماذج الانحدار المقارنة أفضل من استخدام معامل التحديد البسيط.

وفيما يلي قامت الباحثة بعرض نتائج اختبارات الفروض الإحصائية الفرعية والاضافية الى جانب الفرض الأساسي للدراسة.

جدول رقم (٣): Models Summary

نتائج اختبارات الفروض الاحصائية للدراسة وفقا لنماذج الانحدار

المتغيرات	المتغير التابع: جودة الفحص الضريبي													
	Model_1		Model_2		Model_3		Model_4		Model_5		Model_6		Model_7	
	β Coef.	Sig.	β Coef.	Sig.	β Coef.	Sig.	β Coef.	Sig.	β Coef.	Sig.	β Coef.	Sig.	β Coef.	Sig.
Const.	0.189	0.001	1.792	0.021	0.029	0.003	-1.90	0.000	0.466	0.000	0.056	<.000	1.654	0.000
الإقرار الضريبي الالكتروني	0.823	.036					0.683	0.004	0.692	<.001			0.882	0.020
الفاتورة الضريبية الالكترونية			0.926	<.001			0.852	<.001			0.784	.021	0.753	0.006
الايصال الضريبي الالكتروني					**0.100**	**0.060**			0.344	0.006	0.286	0.003	0.577	<.001
N	177		177		177		177		177		177		177	
Durbin-Watson	2.002		2.183		2.198		1.821		2.024		2.101		2.149	
F	4.985		9.267		2.477		28.753		18.543		11.267		32.400	
Adjusted R Square	38.2%		41%		23.1%		**89.3%**		64%		63.4%		**92.8%**	

■ الـ عات الـ للة الل ن الأسـ د ت الى أن الـ غ ل ي ت ه في الـ ذج الاحـ ائي في ت ل الاذ ار.

من واقع نتائج الجدول السابق رقم ()، توصلت الباحثة الى الاستنتاجات التالية:

- بالنسبة لنتائج اختبار دوربين-واتسون Durbin-Watson لاستقلالية البواقي، يمكن ملاحظة أن النموذج (Model_1) والنموذج (Model_5) لديهما قيم Durbin-Watson قريبة جداً من ٢، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي في الأخطاء، بينما النماذج الأخرى لديها قيم Durbin-Watson تشير إلى وجود ارتباط ذاتي ضعيف، ولكنها لا تزال مقبولة ولا تشكل مشكلة كبيرة. لذلك يمكن استخلاص أن جميع النماذج لديها قيم Durbin-Watson تقع في النطاق المقبول (بين ١ و٣)، مما يشير إلى أن الارتباط الذاتي ليس مشكلة كبيرة في أي من النماذج مما يعني أن النتائج الإحصائية موثوقة ويمكن الاعتماد عليها.

- بالنسبة لنتائج اختبارات الفروض الإحصائية لنماذج الانحدار المختلفة، يمكن استخلاص ما يلي:

- **النموذج 1 (Model_1):**

- يلاحظ أن القيمة الاحتمالية p-value= 0.036 أقل من ٠,٠٥، والذي يؤدي الى رفض الفرضية الصفرية، مما يعني أن الإقرار الضريبي الإلكتروني له تأثير ذو دلالة احصائية على جودة الفحص الضريبي، علما أن اتجاه هذا التأثير طردي قوي وفقا لقيمة معلمة النموذج المقدرة β حيث جاءت تساوي 0.823 والتي تبين مدى قربها من الواحد الصحيح. حيث أن معاملات الانحدار (β Coefficients) تُستخدم لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

- القوة التفسيرية للنموذج: النموذج يفسر ٣٨,٢% من التباين في جودة الفحص الضريبي. هذا يشير إلى أن الإقرار الضريبي الإلكتروني يساهم بشكل معتدل في تفسير التباين في المتغير التابع.

- **النموذج 2 (Model_2):**

- يلاحظ أن القيمة الاحتمالية p-value = <0.001 أقل من ٠,٠٥، والذي يؤدي الى رفض الفرضية الصفرية، مما يعني أن الفاتورة الضريبية الإلكترونية لها تأثير ذو دلالة احصائية على جودة الفحص الضريبي، علما أن اتجاه هذا التأثير طردي قوي جدا وفقا لقيمة معلمة النموذج المقدرة β حيث جاءت تساوي 0.926 والتي تبين مدى قربها الكبير من الواحد الصحيح.

- القوة التفسيرية للنموذج: النموذج يفسر ٤١% من التباين في جودة الفحص الضريبي. هذا يشير إلى أن الفاتورة الضريبية الإلكترونية تساهم بشكل أفضل قليلاً من الإقرار الضريبي الإلكتروني في تفسير التباين في المتغير التابع.

- **النموذج 3 (Model_3):**

- يلاحظ أن القيمة الاحتمالية p-value = 0.060 أكبر من ٠,٠٥، والذي يؤدي الى الفشل في رفض الفرضية الصفرية، مما يعني أن الايصال الضريبي الإلكتروني ليس له تأثير ذو دلالة احصائية على جودة الفحص الضريبي.

- القوة التفسيرية للنموذج: النموذج يفسر ٢٣,١% من التباين في جودة الفحص الضريبي. هذا يشير إلى أن الإيصال الضريبي الإلكتروني يساهم بشكل محدود في تفسير التباين في المتغير التابع.

- **النموذج ٤ (Model_4):**

- يلاحظ أن القيم الاحتمالية p-value = 0.004 <.001 أقل من ٠,٠٥، والذي يؤدي الى رفض الفرضية الصفرية، مما يعني أن الإقرار الضريبي الالكتروني والفاتورة الضريبية الإلكترونية كلاهما له تأثير ذو دلالة احصائية على جودة الفحص الضريبي، علما أن اتجاه هذا التأثير طردي قوي جدا وفقا لقيمة معلمة النموذج المقدرة β حيث جاءت تساوي 0.683، 0.852 على الترتيب والتي تبين منها أن الفاتورة الضريبية الإلكترونية لها تأثير جوهري أعلى من تأثير الفاتورة الضريبية الالكترونية.

- القوة التفسيرية للنموذج: النموذج يفسر٨٩,٣% من التباين في جودة الفحص الضريبي. هذا يشير إلى أن الإقرار الضريبي الإلكتروني والفاتورة الضريبية الإلكترونية معاً يساهمان بشكل كبير جداً في تفسير التباين في المتغير التابع.

- **النموذج 5 (Model_5):**

- يلاحظ أن القيم الاحتمالية p-value = <.001 and 0.006 أقل من ٠,٠٥، والذي يؤدي الى رفض الفرضية الصفرية، مما يعني أن الإقرار الضريبي الالكتروني والايصال الضريبي الإلكتروني كلاهما له تأثير ذو دلالة احصائية على جودة الفحص الضريبي، علما أن اتجاه هذا التأثير طردي قوي جدا وفقا لقيمة معلمة النموذج المقدرة β حيث جاءت تساوي 0.692، 0.344 على الترتيب والتي تبين منها أن الفاتورة الضريبية الإلكترونية لها تأثير جوهري أعلى من تأثير الفاتورة الضريبية الالكترونية.

- القوة التفسيرية للنموذج: النموذج يفسر 64% من التباين في جودة الفحص الضريبي. هذا يشير إلى أن الايصال الضريبي الإلكتروني يساهم بشكل جيد في تفسير التباين في المتغير التابع، حيث ارتفعت النسبة في النموذج 1 (Model_1) من 38.2% الى 64%.

- **النموذج 6 (Model_6):**

- يلاحظ أن القيم الاحتمالية p-value = 0.021 and 0.003 أقل من ٠,٠٥، والذي يؤدي الى رفض الفرضية الصفرية، مما يعني أن الفاتورة الضريبية الالكترونية والايصال الضريبي الإلكتروني كلاهما له تأثير ذو دلالة احصائية على جودة الفحص الضريبي، علما أن اتجاه هذا التأثير طردي قوي جدا وفقا لقيمة معلمة النموذج المقدرة β حيث جاءت تساوي 0.784، 0.286 على الترتيب والتي تبين منها أن الفاتورة الضريبية الإلكترونية لها تأثير جوهري أعلى من تأثير الفاتورة الضريبية الالكترونية.

- القوة التفسيرية للنموذج: النموذج يفسر 63.4% من التباين في جودة الفحص الضريبي. هذا يشير إلى أن الايصال الضريبي الإلكتروني يساهم بشكل جيد في تفسير التباين في المتغير التابع، حيث ارتفعت النسبة في النموذج 2 (Model_2) من 41% الى 63.4%.

- **النموذج 7 (Model_7):**

- يلاحظ أن القيم الاحتمالية p-value = 0.020, 0.006 and < 0.001 أقل من ٠,٠٥، والذي يؤدي الى رفض الفرضية الصفرية، مما يعني أن كلا من الإقرار الضريبي الالكتروني والفاتورة الضريبية الالكترونية والايصال الضريبي الإلكتروني له تأثير ذو دلالة احصائية على جودة الفحص الضريبي، علما أن اتجاه هذا التأثير طردي ولكن درجة التأثير كانت متفاوتة وفقا لقيمة معلمة النموذج المقدرة β حيث جاءت تساوي 0.882، 0.753، 0.577 على الترتيب والتي تبين منها أن **الإقرار الضريبي الإلكتروني** هو الأكثر تأثيرا من حيث كونه العمود الفقري للتحول الرقمي، وتأتي **الفاتورة الضريبية الإلكترونية** في المرتبة الثانية من حيث درجة التأثير، ثم يأتي **الإيصال الضريبي**

الإلكتروني في المرتبة الأخيرة حيث له أيضاً تأثير إيجابي، ولكن تأثيره أقل قوة مقارنة مع الإقرار الضريبي والفاتورة الضريبية الإلكترونية.

- القوة التفسيرية للنموذج: النموذج يفسر 92.8% من التباين في جودة الفحص الضريبي. هذا يشير إلى أن كلا من الإقرار الضريبي الإلكتروني، الفاتورة الضريبية الإلكترونية، والإيصال الضريبي الإلكتروني يساهموا بشكل كبير جداً في تفسير التباين في المتغير التابع، والتي تعتبر أعلى نسبة قوة تفسيرية مقارنة بباقي النماذج.

وبشكل اجمالي يمكن تلخيص ما سبق في النقاط التالية:

- النموذج ٧ (**Model_7**) هو الأفضل من حيث تفسير التباين (Adjusted R^2 = 92.8%)، حيث يوضح أن جميع المتغيرات المستقلة تساهم بشكل كبير في تفسير التباين في جودة الفحص الضريبي

- النموذج ٤ (**Model_4**) يلي النموذج ٧ من حيث الأداء (Adjusted R^2 = 89.3%)، حيث يوضح أن الإقرار الضريبي الإلكتروني والفاتورة الضريبية الإلكترونية معاً يساهمان بشكل كبير في تفسير التباين.

- النموذج ١ (**Model_1**) والنموذج ٢ (**Model_2**) يفسران نسبة معتدلة من التباين (٣٨,٢٪ و٤١٪ على التوالي).

- النموذج ٣ (**Model_3**) يفسر نسبة محدودة من التباين (٢٣,١٪)، مما يشير إلى أن الإيصال الضريبي الإلكتروني وحده ليس كافياً لتفسير التباين في جودة الفحص الضريبي.

وعليه توصلت الباحثة الى أنه لابد من التكامل بين أبعاد تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الضريبي الإلكتروني، الفاتورة الإلكترونية، والإيصال الإلكتروني) وذلك لتحقيق أقصى فائدة منه في تحسين جودة الفحص الضريبي.

نتائج الدراسة

a. نتائج الدراسة النظرية:

١) آن **أثر التحول الرقمي له أثر على كفاءة الفحص الضريبي من حيث تحسين سرعة الفحص الضريبي حيث أظهرت الدراسة أن أستخدام الأنظمة الرقمية أدى إلى تقليل الوقت المستغرق في مراجعة الإقرارات الضريبية مقارنة بالأنظمة التقليدية.**

٢) أدى التحول الرقمي في الفحص الضريبي إلى زيادة دقة البيانات و تقليل الأخطاء البشرية الناتجة عن المعالجة اليدوية للإقرارات، مما رفع مستوى الدقة في تحديد القيمة المستحقة للضريبة.

٣) يساهم التحول الرقمي في زيادة الثقة بين الممولين ومصلحة الضرائب حيث أظهر أن التحول الرقمي ساهم في تعزيز الشفافية من خلال إتاحة بيانات دقيقة وتوفير تقارير واضحة حول إجراءات الفحص.

٤) يساعد التحول الرقمي على تحسين جودة التواصل حيث أن الأنظمة الرقمية وفرت قنوات مباشرة للتواصل بين الممولين ومصلحة الضرائب، مما أدى إلى تقليل الاستفسارات غير المعلومة وتحسين تجربة المستخدم.

٥) **أدي التحول الرقمي تحسين الامتثال الضريبي عن طريق** زيادة الالتزام الطوعي و لوحظ ارتفاع نسبة الالتزام الطوعي بين الممولين نتيجة سهولة تقديم الإقرارات إلكترونيًا والحد من التعقيدات الإدارية.

٦) **يساعد التحول الرقمي في مجال الفحص الضريبي في** تقليل حالات التهرب الضريبي حيث ساعدت الأنظمة الرقمية في تعزيز الرقابة وتحليل البيانات الضخمة للكشف عن الأنماط المشبوهة للتهرب الضريبي.

٧) **أدى التحول الرقمي في الفحص الضريبي إلى تعزيز جودة الفحص الضريبي من خلال** استخدام أدوات تحليل متقدمة أدت تطبيق تقنيات التحليل الرقمي إلى تحسين قدرة مصلحة الضرائب على اكتشاف الأخطاء والمخالفات في الإقرارات الضريبية.

٨) **يؤدي التحول الرقمي في الفحص الضريبي تحديد فئات الممولين و فقا للمخاطر التي تواجه الفحص** ، مما يمكن من تركيز الجهود على الفئات ذات الاحتمالية العالية للمخالفات.

٩) **يواجه التحول الرقمي التحديات عند التطبيق منها :**

a) **مشكلات البنية التحتية: لا تزال بعض المناطق تواجه تحديات في الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة، مما أثر على شمولية النظام الرقمي.**

b) **نقص الكوادر المؤهلة: أشارت النتائج إلى وجود فجوة في مهارات العاملين بمصلحة الضر ائب للتعامل مع التقنيات الرقمية الحديثة**

c) **التحديات الأمنية: برزت قضايا الأمن السيبر اني كأحد التحديات الرئيسية التي تؤثر على ثقة الممولين في الأنظمة الرقمية**

١٠) **يؤدي التحول الرقمي في ضوء الفحص الضريبي التأثير على تقليل التكلفة التشغيلية و ذلك من حيث :**

a. خفض التكاليف الإدارية: أدى التحول الرقمي إلى تقليل التكلفة المرتبطة بالمعاملات الورقية والوقت المستغرق في العمليات التقليدية.

b. تعزيز الكفاءة المالية: لوحظ زيادة في كفاءة إدارة الموارد المالية لمصلحة الضرائب نتيجة لأتمتة العديد من العمليات.

١. تعد منظومة الإجراءات الضريبية المميكنة الموحدة ترجمة حقيقية لجهود دمج وتبسيط وميكنة إجراءات ربط وتحصيل الضريبة على الدخل و الضريبة على القيمة المضافة على نحو دقيق يراعي الخصوصية الفنية لكل ضريبة.

٢. رقمنة الإدارة الضريبية في مصر في إطار المشروع القومي للتحول الرقمي و فقا لرؤية مصر ٢٠٣٠ يهدف إليا لإستفادة من النظم الإلكترونية الحديثة في الإرتقاء بمستوى الأداء الضريبي و رفع كفاءة الإدارة الضريبية و زيادة قدرتها على تحصيل الضرائب المستحقة للدولة بأقل تكلفة و الحد من التهرب الضريبي و توسيع القاعدة الضريبية و رقمنة جميع الملفات الضريبية.

نتائج الدراسة الميدانية:

- تم تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة باستخدام الرسوم الدائرية (Pie Charts) لتحديد نسبة المشاركة وفقًا لمتغيرات الاستبيان الديموغرافية، وأظهرت النتائج أن أعلى نسبة مشاركة كانت للحاصلين على شهادة البكالوريوس بنسبة ٦٢,٤٪، و ٥٤,٢٪ من المشاركين ممن يعملون في الشركات، في حين أن ٧٣,٥٪ من المشاركين كانوا ممن لديهم خبرة أقل من ٥ سنوات، وأخيرا كان هناك ٦٧,٤٪ من المشاركين يعملون في مصلحة الضرائب المصرية.

٢- تم تطبيق اختبار الثبات والصدق للاستبيان من خلال استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وذلك لقياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ ٠,٨٨٥، مما يشير إلى ثبات قوي للاستبيان. تم أيضًا حساب معامل الصدق (صدق المحك) عن طريق الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ، وبلغت قيمته ٠,٩٤، مما يؤكد على صدق

الاستبيان. بالإضافة الى ذلك، تم تحليل الثبات بعد حذف الفقرات الفردية بشكل متتابع لتحديد مدى تأثيرها على الثبات العام للاستبيان. وتم التوصل إلى ضرورة حذف فقرتين، مما أدى الى تحسن ملحوظ في معامل الثبات. وبذلك أظهرت النتائج أن الاستبيان يتمتع بثبات وصدق عاليين، مما يسمح بالاعتماد على البيانات في التحليل الإحصائي. كما أن حذف بعض الفقرات أدى إلى تحسين مستوى الثبات، مما يعزز من موثوقية الأداة البحثية.

٣- تم تحليل اتجاهات آراء المشاركين حول أبعاد التحول الرقمي في الإدارة الضريبية بالاعتماد على **مقياس ليكرت الثلاثي**، وتم ترتيب الأبعاد حسب الأهمية النسبية بناءً على المتوسط المرجح. وتوصلت الدراسة إلى أن جميع أبعاد التحول الرقمي (الإقرار الضريبي الإلكتروني، الفاتورة الضريبية الإلكترونية، الإيصال الضريبي الإلكتروني) حصلت على متوسط مرجح يشير إلى موافقة عينة الدراسة على أهميتها وفاعليتها. وهذا يعكس قبولاً عاماً لأهمية التحول الرقمي في الإدارة الضريبية ودوره في تحسين الكفاءة والفاعلية.

٦- تم اختبار الفروض الإحصائية للدراسة من خلال تطبيق أسلوب تحليل الانحدار، وقد تم أولا اختبار شروط تحليل الانحدار من خلال استخدام اختبار تجانس التباين (Levene Test) واختبار استقلالية البواقي (Durbin-Watson Test)، وقد أظهرت النتائج أن شرط تجانس التباين متحقق لجميع المتغيرات، بالإضافة الى عدم وجود مشكلة في استقلالية الأخطاء. وبناءا على ذلك، تم تحليل سبعة نماذج انحدار لتقييم تأثير المتغيرات المستقلة (الإقرار الضريبي الإلكتروني، الفاتورة الضريبية الإلكترونية، الإيصال الضريبي الإلكتروني) على المتغير التابع (جودة الفحص الضريبي) بشكل منفرد أولا من خلال تحليل الانحدار البسيط، وقد توصلت الدراسة الى أن أعلى قوة تفسيرية كانت لنموذج الفاتورة الضريبية الإلكترونية حيث كان لها تأثير ذو دلالة احصائية على جودة الفحص الضريبي ويليها الإقرار الضريبي الالكتروني حيث أن النتائج أظهرت عدم وجود أي تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق الايصال الضريبي الالكتروني بشكل منفرد. لذلك تم تطبيق تحليل

الانحدار المتعدد الثنائي لقياس الأثر التفاعلي (Interaction Effect) لكل متغيرين معا بالتتابع للثلاث متغيرات المستقلة الفرعية على المتغير التابع وذلك في للكشف عن الأثر الذي من الممكن الا يظهر اذا ما تم تحليل أثر كل متغير بشكل مستقل. وتوصلت النتائج الى أن الإقرار الضريبي الإلكتروني والفاتورة الضريبية الإلكترونية معاً يساهمان بشكل كبير في تفسير التباين. وأخيرا، تم اختبار الفرض الرئيسي من خلال قياس الأثر المجمع (Pooled Effect) للمتغيرات المستقلة الثلاثة معا على المتغير التابع، وأشارت النتائج الى أن من جميع المتغيرات المستقلة تساهم بشكل كبير في تفسير التباين في المتغير التابع حيث بلغت القوة التفسيرية للنموذج الاحصائي 92.8%. وعليه، توصلت الباحثة الى أنه لابد من التكامل بين أبعاد تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الضريبي الإلكتروني، الفاتورة الإلكترونية، والإيصال الإلكتروني) وذلك لتحقيق أقصى فائدة منه في تحسين جودة الفحص الضريبي.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يمكن عرض توصيات الدراسة و خطة عملها في الجدول التالي:

مضمون التوصية	أليات تنفيذ التوصية	الجهة المسئولة عن تنفيذ التوصية
التوسع في استخدام تقنيات التحول الرقمي، مثل الذكاء الاصطناعي والأنظمة المتخصصة، واستخدام هذه التقنيات في تطبيق الفحص الذكي، لتوفير العمالة وتسريع إنجاز المعدلات وتقليل الأخطاء البشرية وحماية الإيرادات الضريبية من التقادم.	عقد دورات تدريبية عن الذكاء الأصطناعي والتحول الرقمي والأنظمة الخبيرة	مركز التحول الرقمي
الإسراع في دمج العمليات الضريبية في الأنظمة التي يستخدمها الأفراد والشركات كجزء من حياتهم اليومية وعمالهم، مما يزيد من الإمتثال	نشر ثقافة الإلتزام الضريبي والمسئولية الأجتماعية وحرص الممولين على سداد	مصلحة الضرائب المصرية (مركز التدريب)

مضمون التوصية	أليات تنفيذ التوصية	الجهة المسئولة عن تنفيذ التوصية
الطوعي للوعي للممولين بتكلفة أقل.	الألتزامات الضريبية.	
تدعيم التوصل بشأن تطوير البنية التحتية الإلكترونية وزيادة سرعات الإنترنت من أجل تنفيذ التحول الرقمي بمستوى جودة عالي مما يؤثر على تحصيل الضرائب.	قيام المصلحة بمخاطبة وزارة الأتصالات لتقوية البنية التحتية بمصلحة الضرائب	وزارة الأتصالات وإدارة تنسيق مع مصلحة الضرائب
ضرورة أن تأخذ الإدارة الضريبية بأسلوب الفحص الموحد الذى يجمع بين فحص الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة عند استحقاق كل منعا من خلال فريق عمل متكامل بدلاً من الأسلوب المنفرد لكل وعاء ضريبي.	إصدار دليل متكامل للفحص الضريبي	مصلحة الضرائب المصرية (قطاع الفحص)
تعديل في صياغة القوانين واللوائح ذات الصلة التى تناسب مع اليات التحول الرقمي في البيئة الرقمية الحديثة بالشكل الذى يساهم في رفع كفاءة الفحص الضريبي.	رفع توصية بنتائج البحث والمواد المراد تعديلها إلى المشرع الضريبي	مصلحة الضرائب المصرية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة (نقابة التجارين،جمعية المحاسبين و هيئة الرقابة المالية)

الدراسات المستقبلية المقترحة:

١) فاعلية التحول الزقمي في تعزيز الشفافية و الأفصاح الضزيبي
٢) دور الأنظمة الزقمية في مكافحة الفساد الضريبي و تحسين جودة الفحص.
٣) قياس كفاءة تطبيق نظم الزقابة الإلكترونية في تحسين فحص ضريبة القيمة المضافة
٤) أثز الرقمنة على تحسين عمليات الربط الضريبي و التدقيق لضريبة القيمة المضافة.

أولا: المراجع باللغة العربية.

ابوالعنين، أحمد سعد محمد (٢٠٢٣) .أثر التحول الرقمي في تحسين مستوي كفاءة النظام الضريبي المصري و الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في مصر . المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و التجارية ،كلية تجارة،جامعة دمياط.

اسماء رضوان عارف، (٢٠١٨) تحليل لمشاكل تقدير القيمة المتخذة كأساس لربط الضريبة على القيمة المضافة وأثر فروق الفحص الضريبي على القوائم المالية، دراسة تطبيقية على منطقة شمال الدلتا"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة المنصورة.

بربري, & وائل محمد أحمد. (٢٠٢٣). تطوير منظومة الضرائب الرقمية المصرية لرفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل كمدخل للحد من التهرب الضريبي. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية. القيمة المضافة وآليات التطبيق في مصر، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ،عدد ٩١،ص ص ٣٣:٥٤ مصر.

الشافعي، زيد كريم،٢٠١٧، ضريبة القيمة المضافة مفهومها و تنظيمها الفني (لبنان حالة دراسية) ،كلية تجارة و الأقتصاد،جامعة بغداد،٢٠١٧ .

عبدالعزيز, غ. م. م., & غريب محمد محمد. (٢٠٢٠). تفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات في الفحص الضريبي للحد من الفجوة الضريبية. الفكر المحاسبى, ٢٤(٢), ١٥٣-١٩٢

الناغي، محمود السيد. (٢٠١٤). اتجاهات وتحديات وآليات الضريبة على القيمة المضافة في مصر"، المؤتمر العلمي الضريبي المشترك: الضريبة على القيمة المضافة وآليات التطبيق في مصر، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ،عدد ٩١،ص ص ٣٣:٥٤ مصر.

الناغي.محمد السيد .)٢٠٢٤). مشاكل معاصرة في المحاسبة الضريبية

نصير،مبروك محمد السيد ، (٢٠٢١) ."نموذج مقترح لتعزيز دور التحول الرقمي في التحاسب الضريبي الإلكتروني بهدف تعظيم موارد الحصيلة الضريبية"، المؤتمر العملي الثاني (التحول الرقمي و أثره على التنمية المستدامة)،كلية الإدارة و الأقتصاد و نظم المعلومات ،جامعة مصر للعلوم و التكنولوجيا.

ثانيا:المراجع باللغة الأنجليزية

- . N., & Boone, D. A. (2012). Analyzing Likert data. *Journal of Extension, 50(2), 1–5
- Allen, I. E., & Seaman, C. A. (2007). Likert scales and data analyses. Quality Progress, 40(8), 64–65.
- American Educational Research Association (AERA), American Psychological Association (APA), & National Council on Measurement in Education (NCME). (2014).Standards for educational and psychological testing*. American Educational Research Association.
- Cronbach, L. J., & Meehl, P. E. (1955). Construct validity in psychological tests. Psychological Bulletin, 52*(4), 281–302.
- Hadi, (2023)'Evaluating the effect of value added tax on the performance (case study:manufacturing and service industries in the Khorasan provinces)
- Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2018). Multivariate Data Analysis (8th ed.). PP125-127
- Howell, D. C. (2013). Statistical methods for psychology (8th ed.). Cengage Learning.
- Joshi, A., Kale, S., Chandel, S., & Pal, D. K. (2015). Likert scale: Explored and explained. British Journal of Applied Science & Technology, 7(4), 396–403.
- Nunnally, J. C., & Bernstein, I. H. (1994).Psychometric theory* (3rd ed.). McGraw-Hill.
- SU, L. (2023) " TAX Administration Digitization and Corporate Tax Avoidance: